

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
العلمية  
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية: 2017/ 2018

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات  
نيل شهادة الماستر  
تحت عنوان:

## مساهمة قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني

تخصص: الاقتصاد الكلي وبنكي

من إعداد الطالبة:

تحت إشراف:

أ. تحري صبيحة

- تريدي خالد

- غاي ياسر

أمام لجنة المناقشة

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	رئيسا	د. سنوسي سعيدة
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	مقررا	أ. تحري صبيحة
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	مناقشا	د. فللي الزهرة



## الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى من علمتني الحياة و الحياء فأحسنت و لها الفضل في الوصول إلى ما أنا عليه  
الآن، جوهرة عيني و ضوء قلبي و نبراس دربي و التي صبرت من أجل وصولي إلى  
هذا المقام

أمي العزيزة حفظها الله.

إلى من كان له الفضل الأكبر في حبي للعلم و إصراري على النجاح و أدعو من الله أن  
يكون من أهل الجنة أبي الغالي حفظه الله و رعاه.

إلى من تقاسمت معهم دروب الحياة و أحببتهم حتى الممات إخوتي الأعزاء

خير الدين، خليل

إلى شمعة البيت ليسان

إلى كل الأهل و الأصدقاء و الزملاء

إلى من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

## ملخص

---

شهد قطاع التأمين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا العديد من الإصلاحات و التطورات نظرا للأهمية البالغة له في تنمية الاقتصاد الوطني، و عليه جاءت هذه الدراسة بهدف إبراز واقع وآفاق قطاع التأمين في الجزائر و الوقوف على أهم العراقيل و المشاكل التي تواجهه، و معرفة مدى تأثيره على المتغيرات الاقتصادية.

و من أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة هو أن للتأمين دور هام في حياة المجتمعات التي تلازمها الأخطار، فهو وسيلة لتعويض الخسائر، بالإضافة إلى أنه أحد مصادر التمويل لقطاع التنمية فهو يعود بأرباح على شركات التأمين بصفة خاصة و على الدولة بصفة عامة.

**الكلمات المفتاحية:** التأمين، شركات التأمين، النمو و التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الوطني.

## Résumé

---

Depuis l'indépendance le secteur d'assurance a connu plusieurs réformes et développements jusqu'à nos jours, vu que la grande importance qu'il joue dans le développement de l'économie nationale.

Sur ce, cette étude vise à mettre en évidence la réalité et les perspectives du secteur économique en Algérie en montrant les obstacles et les difficultés qui peuvent l'affronter et connaître ses effets sur les variables économiques.

Parmi les résultats obtenus qui résultent de cette étude c'est que l'assurance joue un rôle primordial dans la vie des sociétés accompagnées de risques, c'est un moyen de compensation de perte, de plus, il est considéré comme l'une des sources de financement du secteur de développement, l'assurance renvoie les bénéfices aux compagnies d'assurance spécialement et à l'état généralement.

**Mots clés:** compagnies d'assurances, la croissance et le développement économique, l'économie nationale.

إن اقتصاد أي دولة يبني على قطاعات مختلفة ذلك لما تحققه هذه القطاعات من إنتاج ومساهمتها في الدخل الوطني بما يعود على الاقتصاد بالرفاهية، فالجدير بالذكر أن من أهم هذه القطاعات هو قطاع التأمين الذي يعتبر من القطاعات الخدمية الرائدة والتي شهدت تطورا كبيرا.

و مع التقدم التكنولوجي وتطور المجتمعات ودخولها عصر الصناعة والمنافسة وانتشار الآلات الذي يصاحبه مخاطر عديدة كان لا بد أن يعكس نفسه على كافة المجالات، فبفعل هذا التطور الذي بدأ ينتشر بسرعة من دولة لأخرى خاصة الدول الآخذة بأساليب التقدم في كافة المجالات، كان لا بد من إعادة النظر إلى دراسة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها الفرد، ولاشك أن وقوع المخاطر على مختلف أنواعها إنما يحدث خسائر مالية قد يتضرر منها الفرد نفسه أو ممتلكاته أو الغير، ولكن من الواضح أن موقف الإنسان إزاء الأخطار التي تواجهه لم يكن أبدا سلبيا، فقد حاول منذ عهد بعيد أن يتفادها ويمنع وقوعها باستحداث الوسائل التي تمنع انتشاره.

من المنطلق السابق ظهر مفهوم التأمين والذي تعددت الآراء حوله، فمنهم من أخذه بالأساس القانوني ومنهم ما أخذه بالأساس الفني، و إن التأمين هو بمثابة تعاون وتكافئ تنظمه وتدبره مؤسسات، والذي يدعم بعقد تحدد فيه حقوق وواجبات المؤمن له وشركة التأمين.

وإن شركات التأمين هي مؤسسات مالية تمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها بالمقابل للحصول على عوائد، وبذلك هي تلعب دورا هاما في توطيد أو اصر الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي خصوصا مؤسسات التأمين على الحياة وهي أكثر الشركات التي تساهم في عملية النمو الاقتصادي لأنها تعبر عن الادخار، وذلك بما تتميز به من تأمين طويل الأجل.

و للتأمين عدة وظائف فهو لا يقوم بدور اجتماعي فقط بل له دور في الحياة الاقتصادية باعتباره من أهم وسائل الائتمان ووسيلة فعالة لتجميع رؤوس الأموال اللازمة للاقتصاد باعتبارها عنصر من عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني و تدعيمه و يضمن تزايدا للقوى الاقتصادية و يكفل لها الاستمرار، من خلال هذه الوظائف نجد أن التأمين وسيلة من وسائل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

و إن الجزائر كغيرها من الدول، أحدثت تغييرات جذرية على قطاع التأمين من خلال مجموعة من القوانين والتي نادت في مجملها بضرورة رفع احتكار الدولة على هذا القطاع وتخصص المؤسسات بالإضافة إلى فتح سوق التأمين أمام المستثمر الخاص سواء المحلي أو الأجنبي يقينا منها أن هذا القطاع أصبح له دور هام في نفس مرتبة القطاع المصرفي في الاقتصاد.

الإشكالية الرئيسية:

للقيام بدراسة مفصلة عن موضوع هذا البحث نقوم بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لقطاع التأمين أن يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني؟

**الأسئلة الفرعية:**

من خلال هذه الإشكالية المطروحة تتفرع مجموعة من الأسئلة الجزئية كالتالي:

1. ما المقصود بالتأمين، وفيما تتجلى مبادئه وخصائصه؟

2. ما هي أهداف التنمية الاقتصادية؟

3. كيف يمكن لقطاع التأمين أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

4. ما مدى تأثير التأمين على المتغيرات الحيوية؟

**الفرضيات:**

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات تم وضع مجموعة من الفرضيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. التأمين هو الوسيلة المثلى لحماية الممتلكات ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال والأفراد من كافة الأخطار التي قد يتعرضون لها.

2. أهداف التنمية الاقتصادية هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع.

3. يساهم قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

**أسباب اختيار الموضوع:**

1. نظرا لأهمية الموضوع خاصة مع التطورات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي والنتيجة عن ظاهرة العولمة.

2. تهميش قطاع التأمين والاهتمام بالقطاعات الأخرى مما نتج عنه نقص الثقافة التأمينية لدى الأفراد.

3. الوصول إلى ما هو واقع في قطاع التأمين الجزائري.

4. ملائمة الموضوع مع شعبة التخصص في الماستر.

**أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. إبراز أهمية التأمين الاقتصادية والاجتماعية.

2. تحديد مكانة التأمين في الاقتصاد الجزائري من خلال إبراز دور القطاع في تعبئة الادخار و تنشيط الاستثمارات المنتجة التي تعتبر ركيزة التقدم.
3. معرفة ما مدى تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
4. الوقوف على أهم مشاكل وقيود قطاع التأمين في الجزائر بما فيها العوامل الخارجية والداخلية.
5. التعرف على الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع.

### أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. دفع قطاع التأمين إلى الأمام وتعزيز مكتسباته بما يتلاءم مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي.
2. الدور المزدوج الذي يؤديه قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية من خلال توفيره الضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذه الأخيرة هذا من جهة وتجميعه حصيلة معتبرة من الموارد المالية تستفيد منها المشاريع المنتجة من جهة أخرى، ولذلك فإن أهمية الموضوع تظهر من خلال الدور الذي يلعبه التأمين في الحياة الاقتصادية للدول.
3. تطوير المنتجات التأمينية وبناء إستراتيجيات تسويقية حديثة تنفذ من قبل فرق عمل، مهنية مخصصة تركز على تعزيز الوعي التأميني بمنتجات التأمين بين مختلف شرائح الجمهور.
4. كما يستوحى هذا البحث أهمية بالنظر إلى الاهتمام الكبير الذي توليه السلطات الاقتصادية في البلاد، لأجل تحريك عجلة النمو والنهوض بالتنمية، الأمر الذي يتطلب رؤية حديثة للموضوع، وتقديم معطيات جديدة حوله، وهذا ما تعكسه الدراسة.

### المنهج المستخدم:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية، و اختبار الفرضيات المقدمة، تم اعتماد المنهج الوصفي القائم على جمع المعلومات المتعلقة بالإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و النمو و التنمية الاقتصادية وكيفية تأثيره على الاقتصاد، بالإضافة للمنهج التحليلي في الجانب دراسة الحالة من خلال تحليل الأرقام و المعطيات الخاصة بقطاع التأمين الجزائري و الخروج بنتائج توضح وضع القطاع و أهميته للاقتصاد الوطني.

### صعوبات البحث:

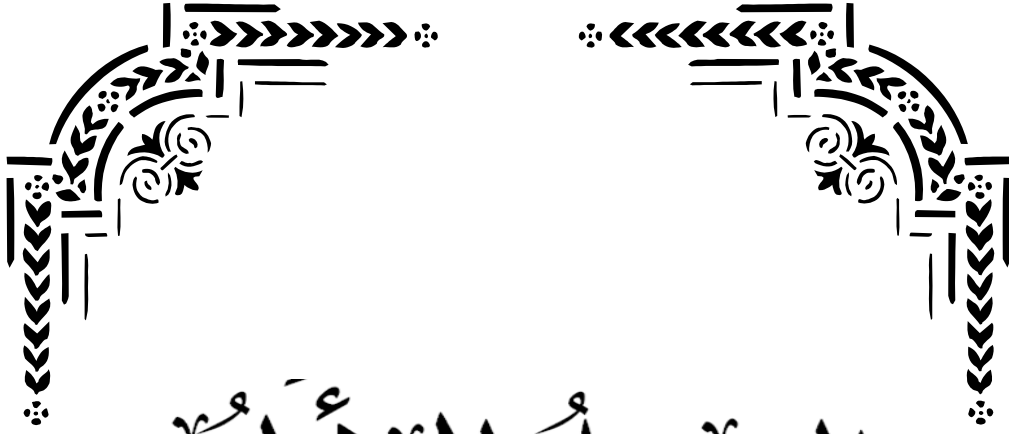
بذل مجهودات كبيرة في الحصول على المعلومات التي تخص الجانب التطبيقي، ولم نتحصل على القدر الكافي منها.

### حدود الدراسة:

**الحدود الموضوعية:** تم التركيز في هذه الدراسة على الدور الذي يلعبه قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني. **الحدود المكانية:** قطاع التأمين الجزائري

الحدود الزمنية: فترة الدراسة من 2013-2015  
هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى التأمين، شركات التأمين و التنمية الاقتصادية، أما الفصل الثاني فقد تناول أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني، أما الفصل الثالث والذي يمثل الجانب التطبيقي فقد تناول واقع قطاع التأمين للفترة من 2013-2015.

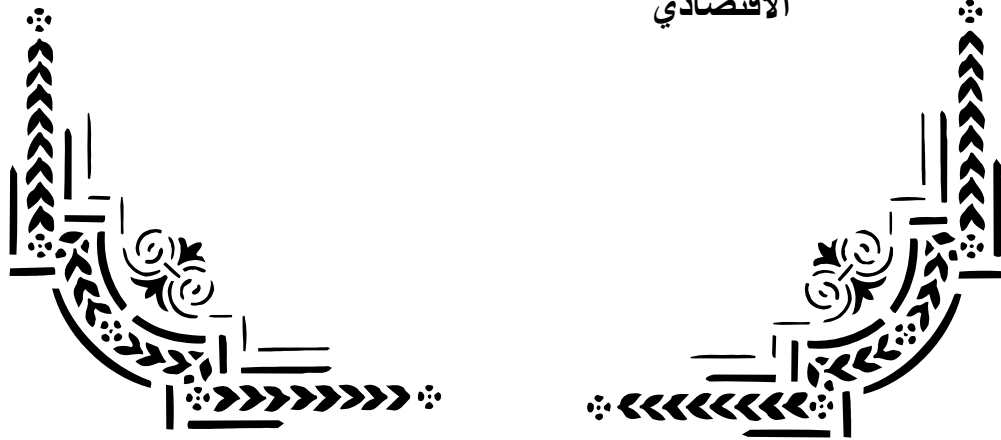


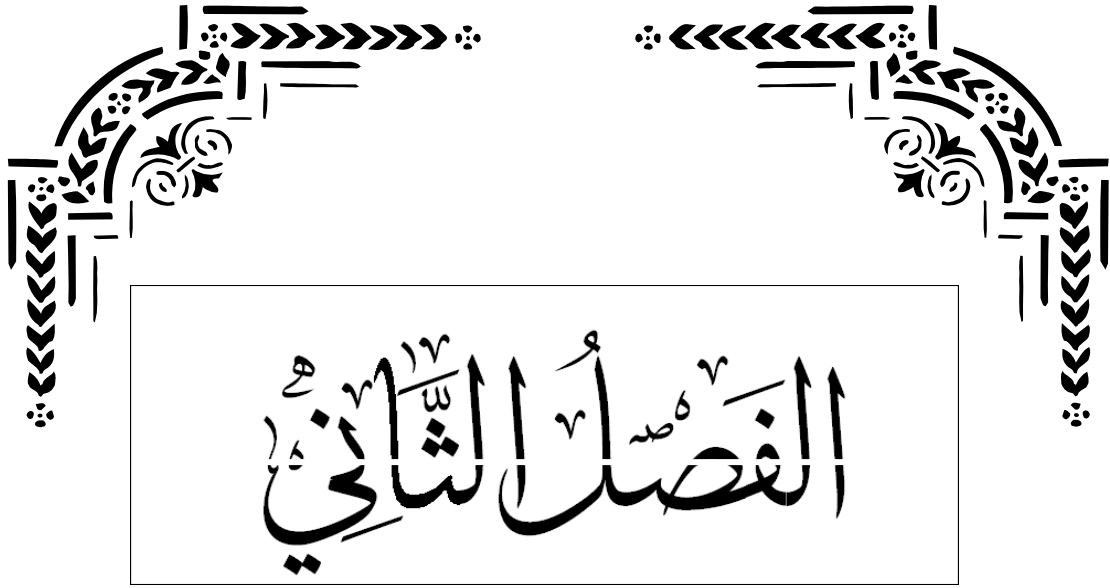
# الفصل الأول

الإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و التنمية

- المبحث الأول: الاقتصاد التأميني
- المبحث الثاني: ماهية شركات التأمين
- المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية و النمو

الاقتصادي





## أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

• المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية

للتأمين

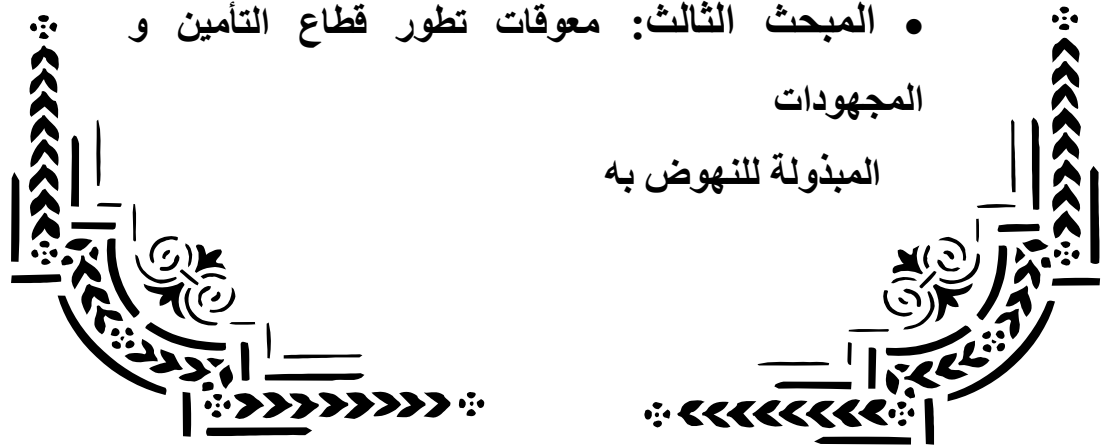
• المبحث الثاني: التأمين و علاقته بالمتغيرات

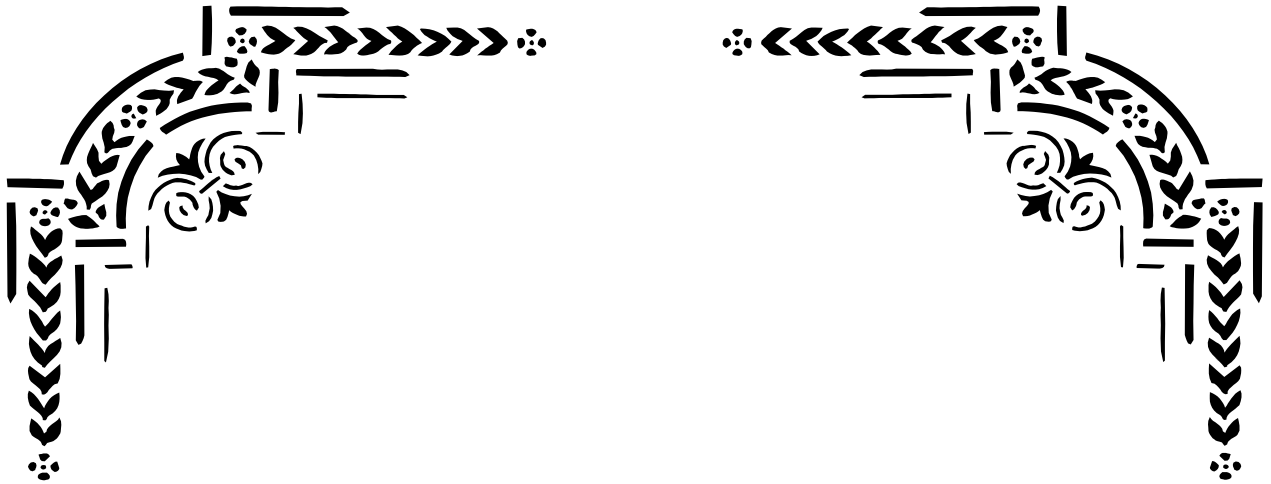
الاقتصادية

• المبحث الثالث: معوقات تطور قطاع التأمين و

المجهودات

المبذولة للنهوض به

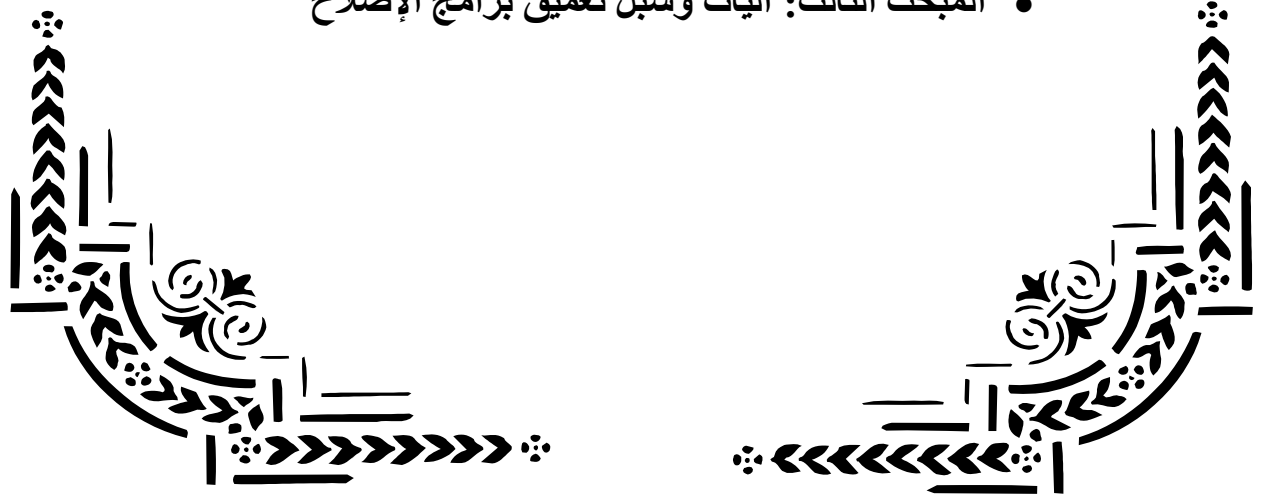


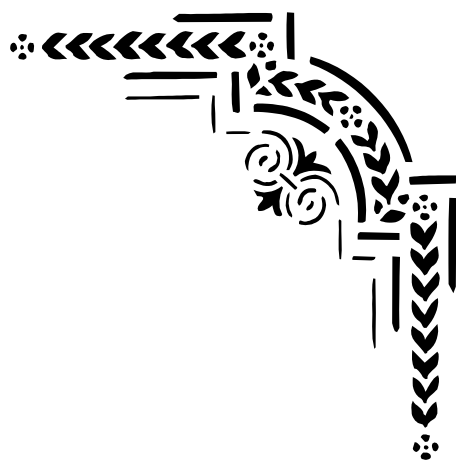
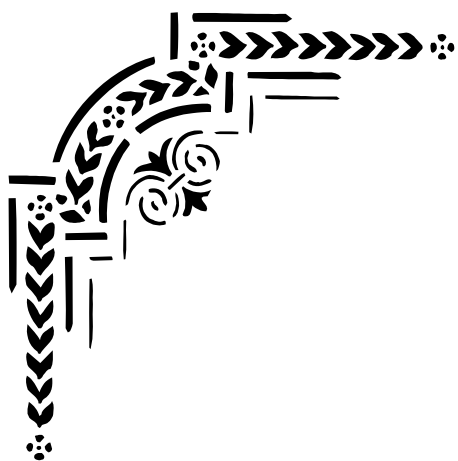


# الفصل الثالث

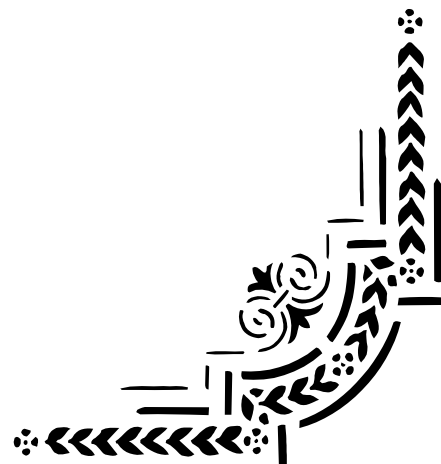
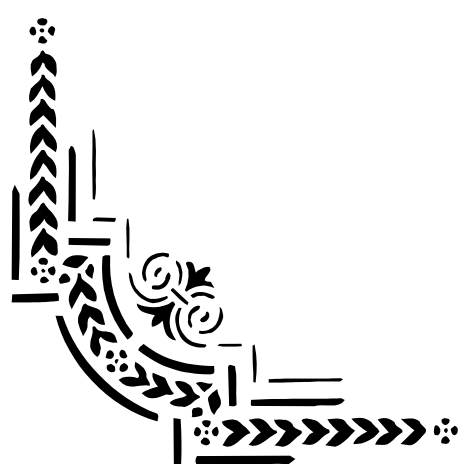
## واقع قطاع التأمين الجزائري للفترة 2013 - 2015

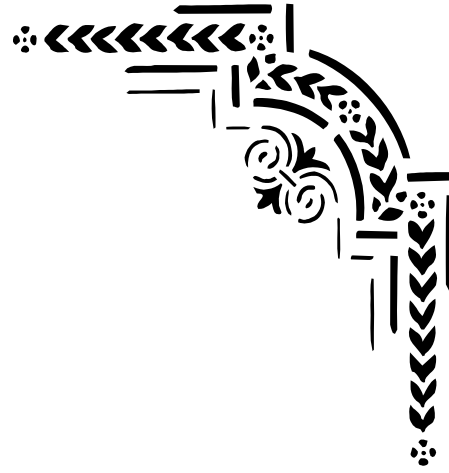
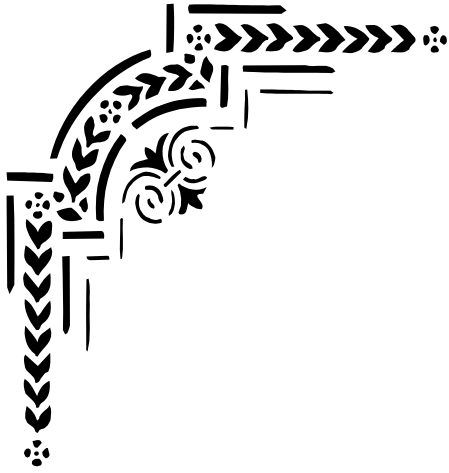
- المبحث الأول: واقع سوق التأمين في الجزائر
- المبحث الثاني: الحصيلة الرقمية لقطاع التأمين الجزائري للفترة 2013-2015
- المبحث الثالث: آليات وسبل تعميق برامج الإصلاح



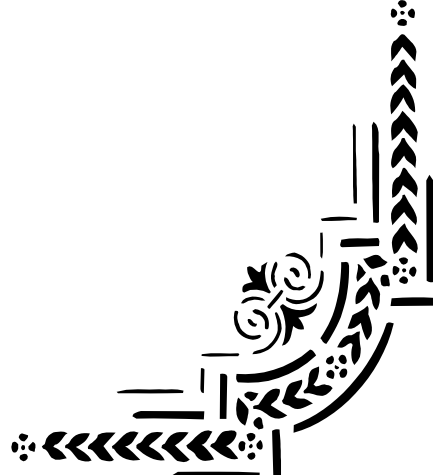
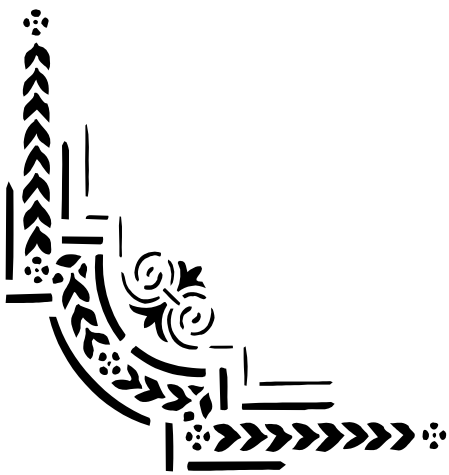


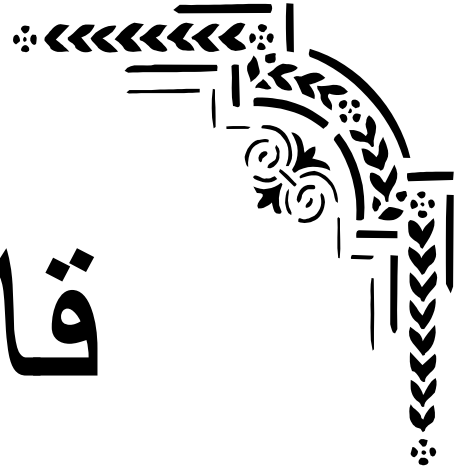
# المقدمة العامة





الْحَائِثَةُ الْعَامَّةُ

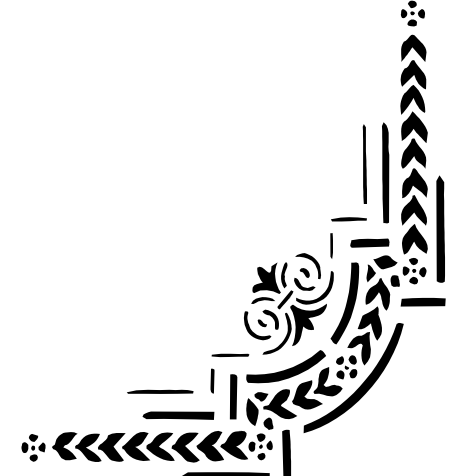
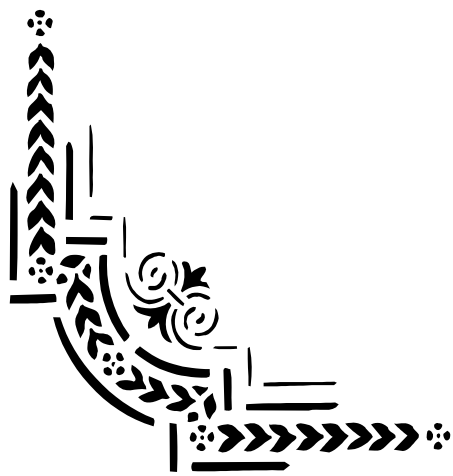


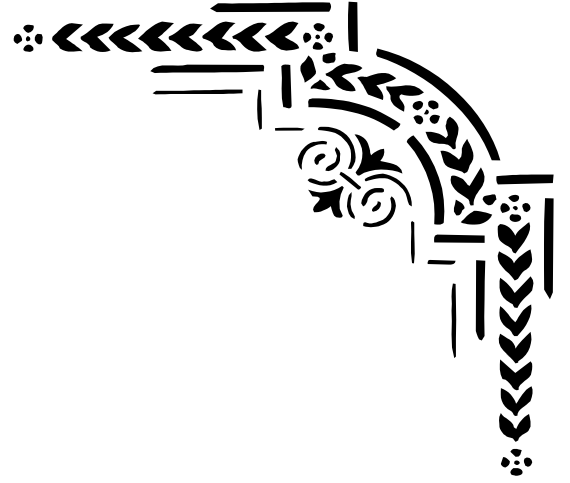
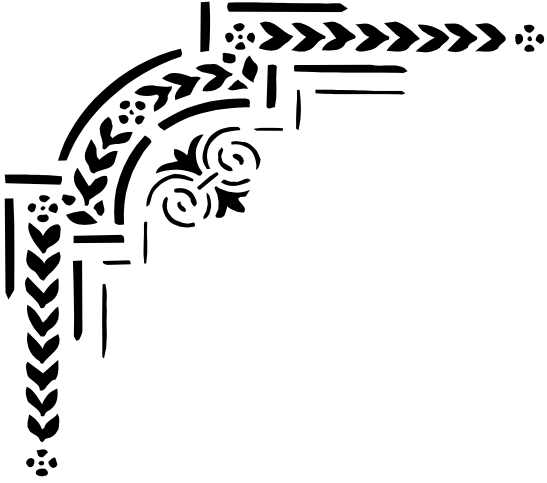


قائمة

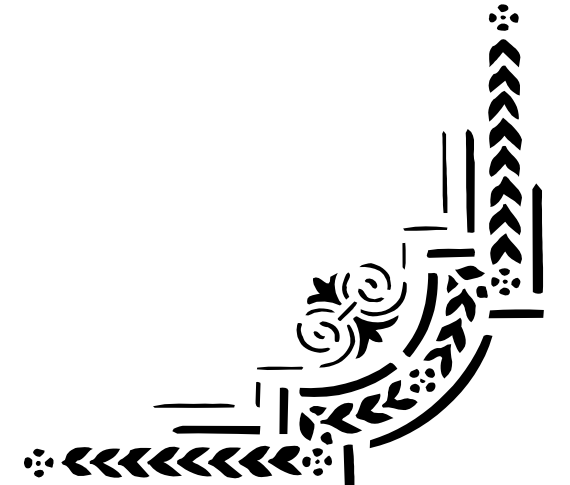
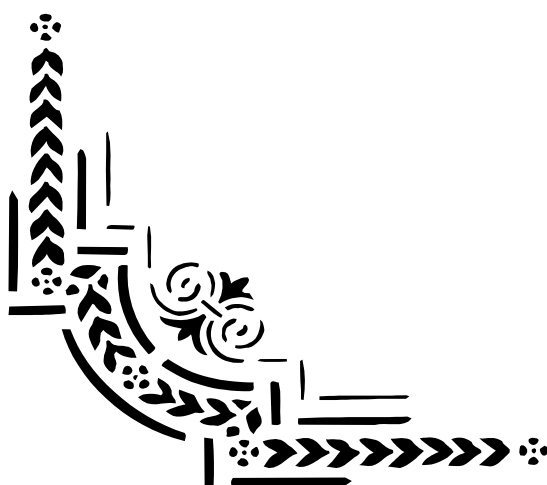
المصادر

والمراجع





# الملاحق



### تمهيد:

إن التأمين نشاط قديم النشأة، نشأ مع فكرة التعاون و التطور بتقدم الإنسان إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن، لذلك أصبح التأمين ضرورة لدرء الأخطار التي لا يمكن للأفراد و المجتمعات إهمالها، و إغفال دورها في النمو و التنمية الاقتصادية.

و بالرغم من أن ظهور العمليات التأمينية يرجع إلى قرون خلت، إلا أن نشأة شركات تمارس العمل التأميني كهيئات معتمدة تأخر حتى أواخر القرن السابع عشر، حيث كانت الحوادث المختلفة و الكوارث و الأزمات التي خلفت خسائر جسيمة دافعا أساسيا لظهور مثل هذه الشركات.

### المبحث الأول: ماهية التأمين

كما هو معلوم أن حياة الإنسان منذ ظهوره على وجه الكرة الأرضية محفوفة بالمخاطر وعرضة في كل لحظة للعديد من المخاطر التي قد تصيبه في نفسه أو في ماله أو في ممتلكاته ، وهذه المخاطر مواكبة و لازمة لحياة الإنسان بشكل دائم، ولذلك إن الإنسان أينما كان وفي أي مجتمع حل يظهر في حالة اضطراب دائم ، وقلق نفسي دائم ينجم عنه مثل هذه المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و التنمية الاقتصادية

وهذا ما حدا بالإنسان ودفعه إلى السعي الدؤوب والعمل المتواصل على الدوام لبذل كافة المحاولات للتغلب على مثل هذه المخاطر وتجنبها عن طريق استخدام التأمين.

### المطلب الأول: نشأة و تعريف التأمين

التأمين فكرة قديمة نشأت مع نشأة الإنسان و تطورت بتطوره، إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها حاليا، و قد عرف انتشارا كبيرا نظرا لأهميته المتزايدة بالنسبة للمجتمع. و سيتم إيضاح مراحل نشأته و تعريفه في العناصر التالية:

#### أولا: نشأة التأمين

يتسم نظام التأمـم بـا داتة نسبيا فلم تكن نشأته على يد ا شرع بل صلة تطور طويل وبطيء، ليعيش الإنسان ا أمان ويتمكن من مواجهة ااطر اياة، والبدايات الأو له كانت ا صورة التضامن بـ أهل ا رفة، لتبادل ا عونة بينهم حيث يتحمل الأعضاء ا سارة الـ قد تلتق أحدهم باشتراك كل منهم ا بلغ من المال، وكان المجال الأول لظهور التأمـم هي ا خاطر البحرية إثر ازدهار التجارة، و هذا ا صورة نظام القرض البحري.

فعند البابليـم ورد ا قانون حامورابي سنة 2250 قبل ا يلاذ على أن التجار يتفقون فيما بينهم في حالة ما إذا فقد أحدهم سفينته ستشيد له أخرى بدلا عنها، أما إذا فقدها نتيجة ا طأ أو إـاها إـ مسافات لا تذهب إليها السفن عادة فلا ا ق له ا طالبة بأخرى جديدة.

أما الفينيقيين برزت لديهم صورة أوضح للعقد، حيث يتعهد شخص االك السفينة بتحمل ااطر الرحلة البحرية مقابل مبلغ معين، فإذا هلكت السفينة يفقد المتعهد القرض الذي دفعه للمالك، أما إذا وصلت بسلام فإن المقترض يحصل على فائدة مرتفعة بجانب مبلغ القرض.

هذا النظام وإن كان ا قق الأمان بالنسبة للمالك إلا أنه يعد دربا من دروب ا قامرة و يتسم بالطابع الفردي مما يبعده عن مفهوم التأمين الذي يقوم على أساس التعاون المتبادل، ا أدى إـ ا رـ القرض الربوي من طرف الكنيسة والتطور ا و ظهور التأمـم البحري ا عناه الحقيقي ا القرن الرابع عشر، حيث ازدهرت التجارة ا حوض البحر ا توسط، فقد أصبحت هناك ا اية للممتلكات ا النقل البحري سواء ا مولة أو السفن نفسها، والأضرار النـة عن تعطل الآلات وكذلك غرق أو نهب السفن من طرف القراصنة، وهذا ما نص عليه قانون ويسـم سنة 1300 م.<sup>1</sup>

أقدم وثيقة تأمـم ا العاـم ا فوطة ا تحف جنوب إيطاليا و ا مل تاريخ 22 أفريل 1329 م، كما توجد آثار لأول عقد تأمـم ا والذي أبرم سنة 1374م لضمان ا ولة سفينة سانتاكلارا والـ كانت متوجهة إـ جزيرة مايوركا الإسبانية، وقد ا ويل الالتزام برد قرض إـ قسط يدفع مقدما.

وقد انتقلت هذه ا هنة إـ إـا على يد اللومبارديـم الإيطاليـم ا القرن 14، وأقاموا فيها تنظيمات ا ارية مكنتهم من توسيع نفوذهم وتعزيز مركزهم ا ا، فنشطت أعاـم ا صار أحد شوارع انجلترا آنذاك يسمى اللومبارد. ا ظهرت ا اعة إـ ليزية تسمى اللويدز وكان يرأسها إدوارد اللويدز وذلك سنة 1688 م، والذي جعل من مقهى ا انب نهر التاـز ا لندن ناديا ومقرا

<sup>1</sup> . سليمة طبائبية، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية – دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 1، 2014، ص 3.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و التنمية الاقتصادية

لاجتماعات الأطراف □ هتمة بالتأم □، فتطورت الأعمال وأصبحت ت□ م على شكل عقود تأمينية □رة و □ضاة بشكل ر□ي، وقد أضفى عليها قانون التأمين البحري سنة 1745 م صفة الشرعية فإزدادت بذلك هيئات اللويدز متانة وقوة ع□ العصور فأصبحت أكبر تأميد□ في العالم.<sup>1</sup> أما عن التأم □ ال□ي فقد ظهر إثر □ريق الكب□ الذي شب □ لندن سنة 1666 م والذي تسبب □ خسائر كب□ة وهائلة، وعقب هذا □ريق ضمت شركات التأم □ البحري إلى عملياتها العادية التأم □ ضد □رائق، لكن نظرا لإقتصارها على تأم □ □با□ فقط دعت □اجة □ ظهور شركات للتأم □ تقوم بتأم □ الأثاث و□با□ والبضاعة، ونتيجة □ذه □اجة □لحة من جهة وتطور □ياة الإقتصادية □ □ل□□ من جهة أخرى ظهرت الشركات □ساق□ة للتأم □ ضد خطر □ريق، من أجل □اية المؤسسات الصناعية والتجارية □اية كاملة، ومنذ ذلك □□ أخذ □□ز هذا النوع □ معظم بلدان العالم □ وخاصة □فرنسا و□انيا والولايات □تحدة الأمريكية. □ ظهرت صور جديدة للتأم □ على □ياة وذلك بوضع جداول وإحصاءات خاصة بالوفيات، تتيح □ديد درجة احتمال الوفاة وقسط التأم □ على □و علمي و□دقيق □ما أدى □اكتساب الشرعية القانونية والعملية، بعد أن كان يعت□ من قبيل □ضاربة على حياة الإنسان. وخلال القرن 19 ظهرت التأمينات من □سؤولية وحوادث العمل ومن الأضرار ال□ تسببها الخيول وتأم □ السيارات، وهذا كله بسبب تطور الثورة الصناعية وانتشار الآلات □يكانيكية وتعرض العمال لمخاطرها.

وقد ظهرت تقنية إعادة التأمين من طرف ليودس وهذا لإعطاء ضمانات أكثر للشركات □تواجدة □ □يدان، وذلك مع تطور الأسس العملية والعلمية □ساب الإحتمالات وال□ هي من أصل فرنسي باسكال وبرنولي، واستعمال أدوات رياضية وإحصائية لاغرانج ولابلاس و□نطق باسكال وفرمان، والتقديرية الأولية للمجتمع جون غرنت، كل هؤلاء أثروا على □وشرات □ساقية لقسط التأم □ وبذلك اعتماد □نهج العلمي.<sup>2</sup>

أما □ القرن □□ا□ تعددت مظاهر التأم □ وازدادت حجم عملياته وكثرت □الاته، بسبب تطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وتعقد □ياة □ديثة وزيادة □خاطر فيها والتمركز السكا □ □دن، فأصبح يغطي الكث□ من الأحداث الطبيعية كالوفاة والأمراض ال□ تصيب □يون والنبات، بالإضافة □□ □خاطر الناق□ة عن □روب والنقل □وي بعد ظهور الطائرات، التأم □ ضد الحوادث وتكسر الآلات، التأمين على الديون و المسؤولية المدنية (المسؤولية عن فعل غير، المسؤولية المهنية للطبيب أو الجراح)، ونظرا لتطور العلم و استخدام الذرة في التجارب النووية و رحلات الفضاء واختراع الأقمار الصناعية تنوعت منتجات التأمين والعقود المبرمة، والتي سوف تظل في تطور دائم مادام العلم ليس له حدود.

### ثانيا: تعريف التأمين

1 . محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية و التطبيق، الطبعة 1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص 22.

2 . سليمة طبائبية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و التنمية الاقتصادية

إن للتأمين جوانب قانونية وفنية واقتصادية، وبالتالي لا يكمن إعطاء تعريف يشمل كل هذه الجوانب في آن واحد رغم اجتهاد الكتاب والمتخصصين للوصول إلى تعريف شامل له، لذلك من أجل تعريف التأمين ينبغي الوقوف على كل جانب من جوانبه على حدى.

### 1. تعريف التأمين من الناحية القانونية:

يعرف التأمين على أنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يدفع إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو مرتب أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قيمة أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن.<sup>1</sup>

أ- **التأمين هو عقد:** حيث يجب أن يحرر هذا العقد كتابيا، وينبغي أن يحتوى إجباريا على مجموعة من البيانات (المؤمن، المؤمن له، الشيء أو الشخص المؤمن، طبيعة الخطر المؤمن عليه، تاريخ العقد، تاريخ بداية الضمان ومدة العقد، مبلغ القسط أو الاشتراك، مبلغ التأمين)، يدعى هذا المحرر الكتابي بوثيقة التأمين، حيث يشمل على الشروط العامة التي تتمثل في مجموعة من المواد القانونية المشتركة لعقود التأمين من نفس النوع، هذه الشروط يجب أن ترفق بالشروط الخاصة التي تكيف عقد التأمين حسب كل مكتب،<sup>2</sup> حيث تتضمن هذه الشروط مختلف التزامات كل طرف اتجاه الآخر، وقد يكون إثبات عقد التأمين كذلك بمذكرة تغطية التأمين أو بأي مستند آخر مكتوب وقعه المؤمن، وهذا في حالة إجراء أي تغيير أو تعديل في العقد يجب أن يكون ذلك مرفقا بملحق يوقعه الطرفان.

ب- **أطراف التأمين:** هو طرف العقد الذي يلتزم بتعويض المؤمن له في حالة تحقق الأخطار أو الحوادث المنصوص عليها في العقد، قد يأخذ هذا المؤمن شكل شركة تأمين تجارية أو تعاونية أو اجتماعية؛

- **المؤمن له:** هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم العقد على أساس شخصه أو ممتلكاته، بمعنى أنه هو الذي يكون معرضا للخطر المغطى من خلال شخصية أو ممتلكاته؛

- **المكتب:** هو طرف العقد الذي توقع وثيقة التأمين باسمه، وهو الذي يلتزم بدفع القسط وعادة ما نجد أن المكتب هو نفسه المؤمن له.

- **المستفيد:** هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يستفيد من مبلغ التأمين حال تحقيق الخطر أو الحادث المنصوص عليه في العقد، ونجد أن المستفيد قد يكون شخصا معلوما مذكور في العقد كما هو الحال في التأمين في حالة الوفاة، وقد يكون غير معلوم كحالة التأمين على المسؤولية.

ج- **أركان التأمين:** تتمثل في ثلاثة عناصر هي الخطر والقسط وأداء مبلغ التأمين.

### 2. تعريف التأمين من الناحية الفنية:

<sup>1</sup> المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

<sup>2</sup> Mohamed boudijellak, *Aperçu sur les assurances en Algérie au lendemain, des réformes* photocopié de l'université Ferhat Abbas, sétif, 2001,p16.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و التنمية الاقتصادية

- إن التأمين هو عملية فنية تزاولها هيئات منظمة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من الأخطار المتشابهة وتحمل تبعنها عن طريق المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء، ومن مقتضى ذلك حصول المؤمن لهم حالة تحقق الخطر المؤمن عليه على عوض مالي يدفعه المؤمن، في مقابل وفاء الأول بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين.<sup>1</sup>
- أيضا التأمين عمل من أعمال التنظيم والإدارة، و ذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة للتقليل من درجة عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه.<sup>2</sup>
- في حين ترى (Yvonne Lambert Faivre) أن التأمين هو العملية التي بمقتضاها ينظم المؤمن عددا أكبر

من المؤمن لهم المعرضين لأخطار معينة وذلك بالتعاون بينهم، ويقوم بتعريض الذين تحقق لديهم الخطر عن طريق الأقساط المجمعة.<sup>3</sup>

ومن هذه التعاريف نستخرج الأسس الفنية التي يقوم عليها التأمين على النحو الآتي:

أ- **التعاون بين المؤمن لهم (la mutualité):** حيث لا نكون أمام عملية التأمين إذا قام المؤمن بتأمين مؤمن له واحد فقط وإنما نكون بصدد رهان، حيث أن المؤمن يحصل على القسط من المؤمن له ويتعهد في مقابل ذلك بدفع مبلغ التأمين حال تحقق الخطر أو الحادث المتفق عليه، هذا الخطر أو الحدث قد يتحقق وقد لا يتحقق، وبالتالي درجة عدم التأكد (الصدفة) في هذه الحالة هي كبيرة،<sup>4</sup> في حين إذا قام المؤمن بجميع عدد كبير من المؤمن لهم، فإن الخطر أو الحادث المتفق عليه قد يتحقق لبعضهم وقد لا يتحقق للبعض الآخر، وبالتالي درجة عدم التأكد في هذه الحالة تنخفض وتزيد في الانخفاض كلما زاد عدد المؤمن بإمكانه في هذه الحالة إيجاد تعاون بين المؤمن لهم في تغطية الأخطار من الرصيد المشترك المكون من مجموع الأقساط التي دفعوها، ومن هنا أن التأمين هو قائم على أساس فكرة التعاون.

ب- **المقاصة بين الأخطار (La compensation):** هي أن يعمل المؤمن على تطبيق أساس التعاون عمليا، حيث يقوم بإجراء المقاصة بين الأخطار التي تحققت والتي لم تتحقق، ليوزع بذلك آثار تحقق الأخطار على جميع المؤمن لهم من خلال الأقساط المجمعة المشتركة بينهم، ونجد أنه كلما كان عدد المؤمن لهم كبيرا كلما كان العبء الذي يتحمله المؤمن لهم أقل، إلا أن كثرة المؤمن لهم والأخطار المغطاة غير كاف لنجاح عملية المقاصة، بل ينبغي أن تكون تلك الأخطار المغطاة على قدر من التشابه والتجانس في نقاط عديدة من بينها النوع والموضوع وحجم الأخطار ومدة التأمين،<sup>5</sup> كما تشترط عملية المقاصة أن تكون الأخطار على درجة من الاستقلال، وأن لا تكون

1. سليمان بن إبراهيم بن ثنان، التأمين وإحكامه، دار ابن حزم، بيروت، 2003، ص 38.

2. سلامة عبد الله، الخطر و التأمين، الأصول العلمية والعملية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 91.

3. Yvonne Lambert faivre , **Droit des assurances** ,Daloz, paris ,2001,p38.

4. Aliain Tosetti et autres .assurance : **comptabilité ,réglementions** , actuariat , Economisa ,Paris , 2002, p18.

5. أحمد السعيد شرف الدين، عقود التأمين وعقود ضمان الاستثمار، مطبعة حسان، القاهرة، 1982، ص ص 28-29.

مركزة في مكان، و زمان معينين، كما قد يلزم المؤمن بعض التزامات الوقاية ( la prévention) على المؤمن لهم للتقليل من حجم تحقق الأخطار.

**ج-قوانين الإحصاء:** على المؤمن أن يقوم بتقرير الأخطار الملزم بتغطيتها بدرجة كبيرة من الصحة متى يحدد الأقساط التي يفرضها على المؤمن لهم، باعتبار أنه يقوم بتسديد المبالغ المطلوبة من تلك الأقساط، ومن أجل ذلك يستعين بالمعطيات السابقة إحصائيا، حيث تعالج هذه الأخيرة حسب قواعد معينة تضمن التزامات المؤمن<sup>1</sup>، و بما أنه يعتمد على هذه الإحصائيات لحساب الاحتمالات، فإن هذه الأخيرة تكون أكثر قربا للصحة أي من نسبة الأخطار أو الأحداث المحققة فعلا كلما كان عدد المؤمن لهم أكبر، وهذا ما يسمى بقانون الأعداد الكبيرة، لهذا يقال أن قانون الأعداد الكبيرة يسمح بالتقليل من حالة عدم التأكد<sup>2</sup> غير أنه حتى يعطي هذا القانون نتائج أكثر قربا للواقع يجب أن تكون الأخطار المغطاة ذات وتيرة معينة تسمح للمؤمن من تطبيق قوانين الإحصاء عليها، لهذا على المؤمن أن يتفادى تغطية الأخطار الاستثنائية لأن حساب احتمالها لا يكون دقيقا.

### 3. تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية:

- التأمين هو وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسائر كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة والتي تتمثل في قسط التأمين<sup>3</sup>.

- كما يعرف فريدمان التأمين في مقالته تحليل المنفعة في حالة المفاضلة بين الاختيارات البديلة ذات المخاطر بأن الفرد الذي يشتري تأمينات الحريق على منزل يمتلكه يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من أن يبقى متحملا مزيجا من احتمال صغير لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل بأكمله) واحتمال كبير بأن لا يخسر شيئا، ذلك يعني بأنه يفضل حالة التأكد عن حالة عدم التأكد<sup>4</sup>.

من هذين التعريفين يتضح لنا أن التأمين هو وسيلة اقتصادية لاجتناب خسائر مالية كبيرة محتملة (مبلغ التأمين) مقابل تحمل خسائر مالية صغيرة مؤكدة (الأقساط)، وهذا من شأنه تدعيم المركز المالي للأفراد والمؤسسات، لأنه في غياب التأمين يلجأ الأفراد والمؤسسات إلى تكوين احتياطات كبيرة لمواجهة المحتملة، لكن من خلال التأمين يتم استغلال هذه الاحتياطات في أوجه الاستثمار المختلفة بدلا من الاحتفاظ بها، بالإضافة إلى ضمان تعويض الخسائر المحتملة.

### المطلب الثاني: أقسام التأمين

<sup>1</sup>. Yvonne Lambert Faivre ,op .cit , p40.

<sup>2</sup>. Aliain tosetti et autres ,op.cit ,p20.

<sup>3</sup>. صليحة فلاق، أثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري (1990 - 2008)، مذكرة ماجستير تخصص نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010، ص 18.

<sup>4</sup>. شهرزاد صالح، نمذجة تسعير حوادث السيارات، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2015، ص 06.

ينقسم التأمين إلى قسمين أساسيين:<sup>1</sup>

### أولاً: تقسيم التأمين من ناحية الشكل

يعود هذا التقسيم إلى مشكل الهيئة التي تقوم بها عمليات التأمين و بالتالي ينقسم هذا التأمين إلى تأمين تعاوني و تأمين بأقساط محددة.

#### 1. التأمين التعاوني:

و هو ذلك التأمين التي تقوم به جماعة يتفق أفرادها على تعويض الأضرار التي قد تنزل بأحدهم نتيجة تحقق خطر معين و ذلك من مجموع الاشتراكات التي قد يلتزم كل فرد من الجماعة بدفعها و يتميز هذا النوع من التأمين بأن كل فرد في جماعة التأمين التعاوني يجمع في شخصه صفتي المؤمن و المستأمن، أي الاشتراك الذي يدفعه كل عنصر قابل للتغيير.

إن اجتماع صفتي المؤمن و المستأمن في كل فرد من أفراد الجماعة يعتبر الخاصة المميزة، فالتأمين التعاوني لا يهدف إلى تحقيق ربح لأعضائه و إنما إلى توزيع الخسائر عليهم، فأعضاء الجماعة هم المستأمنون و هم الذين يدفعون التعويض لمن يصاب بخطر ما.

أن يكون الاشتراك الذي يدفعه كل عضو قابلاً للتغيير، فإذا زادت التعويضات المطلوبة عن الاشتراك المجتمعة أمكن مطالبة الأعضاء بقسط تكلمي لتغطية التعويضات، وإذا نقصت التعويضات المستحقة بنسبة الناقص من الاشتراكات. في هذا النوع من التأمين تقوم مسؤولية تضامنية بين أعضاء الجامعة بحيث يتحمل الموسر منهم نصب المعسر، و نظراً لخطورة هذه الخاصية التي قد تدفع الأفراد إلى عدم الإقبال على هذا النوع من التأمين، فإن هذه الهيئات لجأت إلى تحديد حد أقصى لا يتجاوز مسؤولية العضو.

#### 2. التأمين بأقساط محددة:

يتعهد المؤمن بأن يدفع التعويض المالي عند تحقق الخطر، و ذلك مقابل أقساط محددة يلتزم المؤمن بدفعها و خصائص هذا النوع من التأمين عكس خصائص النوع السابق ففيه استقلال لشخصية المؤمن عن شخصية المستأمن و فيه يتحدد القسط و التعويض المالي مقدماً.

في هذا النوع من التأمين تستقل شخصية المؤمن عن شخصية المستأمن كما قلنا سابقاً بالمؤمن هم جماعة المساهمين الذين تمثلهم شركة التأمين و في مواجهتهم جمهور المستأمن الذين يلتزمون بدفع الأقساط، فإذا زادت الأقساط المدفوعة عن قيمة التعويضات كانت الزيادة ربعا للشركة و لا يستطيع المستأمنون المطالبة بها.

يحدد هذا النوع القسط مقدماً فيعرف المستأمن وقت إبرام العهد مقدار ما سيدفعه من أقساط و الشركة هي التي تحدد الأقساط وفق أسس علمية (جداول الإحصاء التي لديها).

<sup>1</sup> إبراهيم أبو النجا، الأحكام العامة طبقاً لقانون التأمين و التأمين الجديد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 47.

و أخيرا فإن مقدار ما يلتزم به المؤمن عند تحقق الخطر يتحدد أيضا وقت إبرام العقد سواء كان ذلك بتحديد التزام المؤمن بمبلغ معين كما في حالات التأمين على الحياة أو بوضع حد أقصى لا يتجاوزه التزام المؤمن كما في التأمين في الأضرار.

### ثانيا: تقسيم التأمين من ناحية الموضوع

اتفق أغلب فقهاء التأمين على تقسيم التأمين من حيث الموضوع إلى تأمين بحري و بري و جوي، و ينقسم التأمين البري إلى تأمين اجتماعي و تأمين خاص و التأمين البري الخاص ينقسم بدوره إلى تأمين على الأشخاص، و تأمين على الأضرار، و سنقوم بشرح ذلك بالتفصيل:

#### 1. التأمين البحري و البري و الجوي:

أساس هذا التقسيم هي طبيعة المخاطر المؤمن منها و هو أول تقسيم يجب إجرائه للتمييز بين التأمين البري الذي ينهي إليه التأمين على الحياة و غيره من أنواع التأمين. فالتأمين البحري هو أقدم أنواع التأمينات ظهورا، و يهدف إلى تغطية مخاطر البحر، أي مخاطر السفينة و ما تحملها، أما الأشخاص فلا يدخلون في التأمين. أما التأمين البري فهو التأمين الذي يغطي كل المخاطر الأخرى التي لا تدخل تحت أي نوع من الأنواع الثلاثة السابقة.

#### 2. التأمين الخاص و التأمين الاجتماعي:

التأمين الخاص الذي يؤمن الشخص الاحتياط للمستقبل و يؤمن لنفسه أو لذويه، أما التأمين الاجتماعي هدفه تحسين حالة طبقة اليد العاملة أي تأمين أفرادها ضد ما يتعرضون له، و دفع هذا التأمين لرغبة الدول في مساعدة الصحة الشغلية، لأنهم أكثر تعرض للخطر و الأضرار و لهذا تجعله الدول إجباريا لتحقيق سياسة اجتماعية عادلة.

#### 3. التأمين على الأضرار و على الأشخاص:

التأمين على الأضرار يهدف إلى تعويض المستأمن على الضرر الذي أصاب ذمته المالية نتيجة خطر معين. أما التأمين على الأشخاص هو تعهد للمؤمن بأن يدفع للمستأمن و إلى شخص آخر مبلغا من النقود أو إيراد مرتبا عن تحقق حادثة متعلقة بشخص هذا الأخير كالوفاة أو المرض و ذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع أقساط دورية معينة.

#### المطلب الثالث: مبادئ التأمين

تخضع عقود التأمين لبعض المبادئ أو الشروط القانونية مستمدة من التشريعات التي تنظم عمليات التأمين و من بينها:<sup>1</sup>

1. **مبدأ المصلحة:** يقال أن للشخص مصلحة تأمينية في الشيء موضوع التأمين عندما يعود عليه هذا الشيء بمنفعة مادية هذا في حالة بقاء الشيء على ما هو عليه، أما في حالة تحقق حادث

<sup>1</sup> . محمد أمين بوسبعين، عبد الحق أعراب، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني – دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، الويرة، الجزائر، 2015، ص ص 21-22.

لهذا الشيء فانه يلحق بالشخص خسارة مادية، وحتى توجد مصلحة تأمينية يجب أن تكون مصلحة مادية وبذلك لا تعتبر المصلحة العاطفية كافية لإبرام عقد التأمين، فمثلا أسرة لها مصلحة تأمينية في بقاء رب الأسرة أي المؤمن عليه على قيد الحياة، فهذا جانب معنوي في هذه المصلحة إلا أن هناك جانب مادي في ما ينفقه رب الأسرة لكفالتها، كما يجب أن تكون المصلحة مشروعة فلا يجوز التأمين على بضائع مسروقة.

**2. مبدأ حسن النية:** يقضي هذا المبدأ على أن يفصح طرفي العقد عن كل البيانات والحقائق، فلا يخفي بذلك أي بيانات تكون جوهرية بالنسبة للتعاقد، فإذا اخل احد الطرفين بهذا المبدأ فان العقد يصبح باطلا فبالنسبة للمؤمن له يكون الإخلال بمبدأ حسن النية إما بحسن نيته فيعطي بيانات خاطئة ولكنه يعرف ذلك وفي هذه الحالة لا يبطل التعاقد، وإما أن يكون بقصد غش المؤمن وتضليله ففي هذه الحالة يبطل العقد ويحتفظ المؤمن بالأقساط التي دفعها المؤمن له. وترجع أهمية هذا المبدأ إلى أن المؤمن لا بد أن تتوفر لديه جميع الحقائق الخاصة بالتعاقد حتى يستطيع أن يقرر رفض أو قبول التأمين من اجل تحديد الأقساط.

**3. مبدأ السبب القريب:** يقصد بهذا المبدأ انه لقيام المؤمن بدفع التزاماته وهو التعويض أن يكون الخطر المؤمن منه هو السبب القريب لا السبب البعيد لحدوث الخسارة، وكلمة القريب لا يقصد بها القريب في الزمن ولكن المقصود بها القريب في السبب وعليه فالسبب القريب هو السبب الفعال في وقوع الخسارة والمباشر.

**4. مبدأ التعويض:** إن كلمة التعويض تعني القيمة المستحقة للمؤمن له نتيجة الأضرار المترتبة على وقوع الخطر المؤمن ضده وينص هذا المبدأ على أن تكون قيمة التعويض المقدمة للمؤمن له بقدر ما لحقه من خسائر عند تحقق الخطر المؤمن ضده هذا من اجل منع المؤمن له من المقامرة على وقوع الخطر أو افتعاله.

**5. مبدأ المشاركة في التأمين:** يقضي هذا المبدأ على أن يقوم المؤمن له بالتأمين على نفس الشيء موضوع التأمين وعلى نفس الخطر لدى أكثر من مؤمن، بحيث تشترك مجموعة من المؤمنين في تحمل الخسارة نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه مع مراعاة مبدأ التعويض وبهذا تكون جملة المبالغ المؤمن بها أكثر من قيمة الأصل المؤمن عليه.

**6. مبدأ الحلول:** يقصد بمبدأ الحلول، أن شركة التأمين تحل محل المؤمن له في كافة حقوقه اتجاه الغير أي مطالبة الغير بالتعويض عن الخسارة التي لحقت به، على أن يكون هذا الإحلال في حدود قيمة التعويض التي قام المؤمن بدفعها للمؤمن له، وترجع أهمية مبدأ الحلول في كون أن المؤمن له يحصل على قيمة التعويض من طرف الغير المسبب في الضرر هذا من جهة، ومن جهة أخرى يحصل على قيمة التعويض من المؤمن بقيمة الخسارة الفعلية وفقا لشروط العقد وبالتالي يكون المؤمن قد حصل على تعويض مضاعف للخسارة الفعلية التي لحقت به ومنه يصبح التأمين وسيلة لكسب غير مشروع نتيجة لتعدد المخاطر التي يتعرض لها المؤمن له

وتحديد الشروط الواجب توافرها في الخطر حتى يمكن للتأمين تغطيتها، على هذا الأساس تم تحديد الأنواع المختلفة للتأمين.

### المبحث الثاني: ماهية شركات التأمين

شركات التأمين هي شركات مالية تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل ما تتلقاه من أموال من المؤمن لهم، وهي كذلك شركات تستعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم يعيد استثمارها لهم مقابل عائد.

### المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين

لقد اختلفت التعاريف المقدمة لشركات التأمين نذكر منها:

1. هي وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم، ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، وبالتالي يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها.<sup>1</sup>

2. هي منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم و استثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم و المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن عليها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.<sup>2</sup>

3. وقد عرفت على أنها: مؤسسة مالية تقوم بتوفير التأمين للأفراد و المشروعات من المخاطر و الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها بدافع التعويضات المالية لهذه الجهات المتضررة، و تعد شركات التأمين ذات أهمية كبيرة في تجميع الموارد المالية من أقساط التأمين، وتستخدم هذه الموارد في إقراض مختلف المشاريع التي تكون بحاجة للتمويل، وتحقق أرباحها عن طريق الفرق بين نشاطها الدائن و المدين.

4. كما يمكن تعريفها بأنها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائده.

5. إن شركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التأمين الوحيد أو مجموعة الأقساط والتي تدفع في شكل منتظم والتي تقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التأمين المقرر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. عبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 127.

<sup>2</sup>. أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 86.

<sup>3</sup>. مختار الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 76.

### المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين

يمكن تقسيم شركات التأمين إلى عدة أنواع:

أولاً: الأشكال القانونية لشركات التأمين: تصنف شركات التأمين وفقاً لهذا الشكل إلى:

1. شركات المساهمة: تكون الملكية في شركات المساهمة أو شركات الأسهم في يد حملة الأسهم العادية، الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة وتصريف أمورها، ويضع الخطة التأمينية والاستثمارية للشركة ويشرف على تنفيذها، وللمساهمين الحق في الربح الصافي الذي تحققه حيث تقوم هذه الشركة بحماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن منها، أن هذا النوع من الشركات يتميز بكبر رأس مالها وهذا راجع للعدد الكبير من المساهمين.<sup>1</sup>

2. شركات الصناديق: هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار، فهي لا تصدر أسهماً، إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات استثماراتها لها تأثير كبير فهي تغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة.

3. الجمعيات التعاونية: يقصد بها الجمعية المؤلفة من أشخاص تجمعهم روابط المهنة الواحدة، أو يعملون لدى مشغل واحد، و هذه الجمعيات تقوم على أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة، إذ أنها تنشأ برأسمال غير محدود، و تحدد مسؤولية كل عضو وفق قيمة اشتراك كل عضو المحدد و المطلوب سداده.<sup>2</sup>

4. الحكومة كمؤمن: يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب و الزلازل و البراكين، فتقوم الدولة بدور المؤمن إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى، و الهدف هو إصلاح اجتماعي، و توزيع المداخل بعدالة و حماية الأفراد من العجز و الفقر.<sup>3</sup>

### ثانياً: الأشكال الفنية لشركات التأمين

تنقسم شركات التأمين وفقاً للشكل الفني إلى:

1. شركات التأمين على الحياة: تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، و في نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، كما قد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة ومن ثم فإن

1. جميلة معزاوي، خليصة عتو، دور شركة التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم

التجارية و علوم التسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015، ص 25.

2. المرجع نفسه، ص 26.

3. مختار الهانسي، إبراهيم النبي حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة ضخها إلى سوق رأس المال.<sup>1</sup>

**2. شركات التأمين العام:** عادة ما يقصد بشركات التأمين العام كافة الشركات التي تقدم مختلف أنواع التأمين العام عدا التأمين على الحياة، و هكذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات و المسؤولية المدنية اتجاه الغير، و عادة ما يعطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة، وتأمين النقل بأنواعه يغطي الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة أما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم.

**3. شركات إعادة التأمين:** تقوم عمليات التأمين على فكرة توزيع المخاطر و قد يطلب من شركات التأمين أن تؤمن لعملائها بما يزيد على طاقتها فتقوم شركة التأمين بالاحتفاظ لنفسها بجزء مناسب من العمليات التي تتعاقد عليها، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى و بالتالي توزع الخطر على عدة مؤمنين و يطلق على هذه العملية بإعادة التأمين. تسمى شركة التأمين الأولى بالمؤمن المباشر بينما تلقب الشركة التي أعيد لديها التأمين بشركة إعادة التأمين. ويلاحظ أن عملية إعادة التأمين هي عملية داخلية بين شركات التأمين لا دخل للمؤمن له بها، و لذلك فإن المؤمن المباشر يلتزم بدفع تعويض إلى المؤمن له، حتى ولو لم يحصل المؤمن المباشر من الشركة المتنازل لها على قيمة نصيبها في الخطر الذي قبلت التأمين عليه، و ذلك لان المؤمن له لا يدخل طرفا في عقد إعادة التأمين.

وفي الأخير نستنتج أن الشكل الذي يتخذه المؤمن يختلف باختلاف طرق إجراء التأمين وباختلاف نوع التأمين، و تعتبر شركات التأمين على الحياة هي الأكثر فعالية لأنها تعبر عن الادخار.

### المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين

تتجلى وظائف شركات التأمين فيما يلي:

**1. التسعير:** تهتم وظيفة التسعير بمعرفة القسط الواجب دفعه من المؤمن نظير الخطر الواجب تأمين ضده و بالتالي هذه الوظيفة تضع سعر لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة و احتمال تحقق الخطر، و مبلغ التأمين و الظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده حيث يقوم بدراسة الإحصائيات الخاصة بالولادات و الوفيات و الأمراض والحوادث بناء على هذه المعلومات و بالإضافة إلى المعلومات التي تقوم بتجميعها من مؤسسات رسمية و خاصة تقوم بتحديد و احتساب أسعار التأمينات المختلفة و يجب أن يكون سعر التأمين كافيا لتغطية الخطر المؤمن ضده و أن يدير بعض الربح من وراءه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>. جميلة معزاوي، خليصة عتو، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>2</sup>. أسامة عزمي سلام، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 157-158.

2. **الاكتتاب:** تهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها و غاياتها، ويهدف الاكتتاب إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة، وبذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق المتوقع أن ينتج عنها أرباح وترفض الطلبات التي ينتج عنها خسائر، و تقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غايات الشركة، وقد تكون هذه السياسة الحصول على عدد كبير من عقود التأمين المختلفة والتي تعطي أرباح قليلة أو الحصول على عدد قليل من عقود التأمين و التي تعطي أرباحا كبيرا.

وتحصل شركة التأمين عن المعلومات اللازمة لعملية الاكتتاب من مصادر عديدة، أهمها: طلب التأمين تقرير مندوب الشركة للاستعلام عن مصادر خارجية كالمركز المالي، الفحوصات الطبية في حالة التأمين على الحياة أو المرض.<sup>1</sup>

3. **الإنتاج:** يعني الإنتاج كل ما يتعلق بالمبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين والتي تتمثل في الخدمة التأمينية، فعلى سبيل المثال في شركات المختصة في تأمين الممتلكات والمسؤولية توجد دوائر تسويق تحتوي على موظفين عاديون بالإضافة إلى موظفين فنيين على درجة عالية من الخبرة في مجالات التأمين المختلفة، حيث يقومون مثلا بشرح برنامج تأمين جديد للمؤمن لهم، كما تقوم شركات التأمين عامة بمجموعة واسعة من النشاطات التسويقية كتطوير فلسفة التسويق، و تقييم الدور الذي تحتله في سوق التأمين، و وضع خطط للإنتاج قصيرة وطويلة الأجل، كما تقوم بتطوير برنامج تأمينية جديدة لتلبية حاجات المستهلكين و المؤسسات التجارية و وضع استراتيجيات جديدة للتسويق بالإضافة إلى إعلان عن الوسائل التأمينية الجديدة من وسائل الإعلام المختلفة.<sup>2</sup>

4. **الاستثمار والتمويل:** كون أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية فإنه سيتوافر لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها، ترد أهمية الاستثمار والتمويل برمتها في تأمينات الحياة إذ أن على الشركة أن تحقق أرباحا كافية وضمانا أكيدا لحملة وثائق التأمين ولكثافة السيولة وضرورة توفير الضمانات الكافية.<sup>3</sup>

5. **إعادة التأمين:** ويقصد بإعادة التأمين نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على تحمل هذا الخطر وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين، وعقد إعادة التأمين هو عقد يشبه عقد التأمين، إلا أن أطرافه تكون مختلفة.

6. **إدارة النشاط التسويقي:** تعتمد شركات التأمين قنوات متعددة لتسويق خدماتها التأمينية ومنها التسويق المباشر والوكلاء والمنتجون وكذلك اعتماد أسلوب التسويق من خلال شركات التأمين

1 . جميلة معزاوي، خليصة عتو، مرجع سبق ذكره، ص29.

2. يزيد منير بصيني، إدارة التأمين والخطر، دار كنوز المعرفة والتوزيع، الأردن، 2006، ص 72.

3. محمد رفيق المصري، التأمين و إدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 90.

الأخرى والتسويق الناتج للخدمة التأمينية إنما يشتمل على تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى الزبائن المحتملين بأقل تكلفة ممكنة.<sup>1</sup>

7. **أنشطة تحديد احتمالات الخطر:** يرتبط قسط التأمين ارتباطاً وثيقاً بعمل الخبير المتخصص في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين و يعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها و ذلك إلى جانب ما يتم توقعه من متغيرات يكون لها تأثير في إحداث تغيير في تلك المعدلات مستقبلاً.

8. **إدارة الموجودات ومصادر الأموال:** وتمثل إدارة عناصر موجوداتها ومكونات محفظة استثماراتها أي المجالات التي يتم بها توظيف الأموال، و كذلك دراسة و تحليل مصادر الأموال من حيث كلفتها و مكوناتها و المرونة التي تتوفر فيها.

9. **المحاسبة:** قسم المحاسبة مسؤول عن عمليات المحاسبة المالية لأي مؤمن، و يعد المحاسب التقارير المالية و يوضح الميزانيات بالتفصيل، و يحلل العمليات المالية في الشركة، و يتتبع أثر ملايين الدولارات التي تخرج أو تدخل لأي شركة نموذجية كل عام، و يتم إعداد التقارير الدورية بالتعامل مع دخل القسط، مصروفات التشغيل، و المطالبات و دخل الاستثمار وكوبونات حاملي الوثائق.<sup>2</sup>

**القانونية:** ففي التأمين على الحياة، يستخدم حاملون في الاكتتاب المتقدم و التخطيط للتصرف بالأموال و يضع أيضاً حاملون الصياغة القانونية و شروط الوثيقة الجديدة قبل بيعها للجمهور.

10. **خدمات التحكم في الخسارة:** التحكم في الخسارة هو جزء مهم في إدارة الخطر، و يقدم مؤمنو الممتلكات و المسؤولية نموذج خدمات عديدة للتحكم في الخسارة، و تشمل هذه الخدمات إرشادات نظام الإنذار المبكر، نظام الرشاشات التلقائية، منع النيران، و الأمان و الصحة المهنية... الخ.

11. **تشغيل البيانات:** لقد أحدث استخدام الحساب الآلي ثورة في صناعة التأمين، و ذلك عن طريق الإسراع في صناعة التأمين.

### المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي

كلمة النمو و التنمية كلمتان مترابطتان، وتستخدمان جنباً إلى جنب، و يختلف النمو عن التنمية ولكن كل منهما يعتمد على الآخر؛ لوصف النجاح في تحقيق الأهداف أو الوصول إليها، وهما من الدراسات المهمة في العصر الحديث، ويشكلان الجزء الأكبر في حياتنا.

### المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة

<sup>1</sup>. جميلة معزاوي، خليفة عتو، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-32.

<sup>2</sup>. جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ترجمة محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر والتوزيع والطباعة، الرياض، السعودية، 2006، ص ص 818-819.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و التنمية الاقتصادية

للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

### أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

يعد مفهوم التنمية الذي مر بعدة مراحل، من المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة. إذ كان ينظر للتنمية خلال فترة الأربعينات و الخمسينات من القرن الماضي على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، بحيث كانت مرادفاً لمفهوم النمو الاقتصادي. وقد شق على الاقتصاديين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية الوصول إلى تفرقة واضحة بين النمو والتنمية إلى الحد الذي دفع مؤسسة عالمية كالأمم المتحدة لتحديد أهداف التنمية بتحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي بالنسب المئوية المتصاعدة، وجعل الرئيس الأمريكي جون كينيدي (John Kennedy) يتقدم باقتراح إلى الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة باعتبار عقد الستينيات من القرن الماضي "العقد الأول للتنمية"، وأنه على كل الدول النامية أن تضع لنفسها مهمة زيادة النمو في الناتج الوطني الإجمالي بنسبة تصل إلى 5%. لكن الأمم المتحدة بدأت في التراجع عن النظرة الضيقة لمفهوم التنمية الاقتصادية المستند إلى المؤشر الكمي الذي يعني النمو في أواخر ستينيات القرن الماضي.<sup>1</sup>

### ثانياً: تعريف التنمية الاقتصادية

1. يذهب فرانسوا بيرو (F.Perroux) إلى أن التنمية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة؛ وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي المطبق، فإن النمو- الذي هو ضروري للتنمية- المتصل أو الدائم و الحقيقي في هذه الاقتصاديات تعوقه عديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان.<sup>2</sup>

2. وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، وإحلال تكتيك أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية و الاجتماعية.<sup>3</sup> وهو تعريف يتضمن تعبئة الموارد الأولية وأدوات العمل اللازمة للإنتاج، توظيف الأيدي العاملة والمنتجة المؤهلة، وتطوير شامل للعلاقات الإنتاجية؛ بما يؤدي إلى زيادة إشباع الحاجات.

1. مختار الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

2. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 13.

3. جميلة معزاوي، خليصة عتو، مرجع سبق ذكره، ص 108.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و التنمية الاقتصادية

3. والتنمية الاقتصادية هي أيضا: العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.<sup>1</sup>

4. كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما.<sup>2</sup>

وبذلك توصف بأنها تحقيق التطوير الشامل والمتكامل للمجتمع؛ بهدف الوصول إلى الرفاهية بكفاءة وفاعلية. فتكون بذلك تحقق مطلبين هامين هما:

– تطوير المجتمعات باتجاه تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء مختلف أنشطتها وفي إدارة حياتها.

– تحقيق التناسق والتكامل في العمليات التطويرية باتجاه تحقيق النمو المتوازن في مختلف القطاعات.

وقد أكدت الأمم المتحدة على الحق في التنمية في قرارها 41/128 المؤرخ في 1986/12/04، والذي نصت المادة الأولى منه على أن الحق في التنمية، حق من حقوق الإنسان، غير قابل للتصرف، يحق له المشاركة فيه والتمتع به، بينما أكدت المادة الرابعة منه على مسؤولية الدولة في تهيئة الأوضاع المواتية لإعمال الحق في التنمية.

وبذلك تكون التنمية هي التغيير المقصود الموجه والمخطط باتجاه ضمان البقاء وتحقيق الاستمرار، أو هي النمو المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواء كانت تنمية شاملة أم تنمية في أحد الميادين الرئيسية.

### ثالثا: عناصر التنمية الاقتصادية:

تحتوي التنمية الاقتصادية على عدد من العناصر أهمها:

- الشمولية: فالتنمية هي تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي، ولكن أيضا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي. وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، وتوطن القدرة التكنولوجية، والاعتماد على الذات، وبناء اقتصاد وطني متكامل.

وتأكيدا لشمولية التنمية، يذهب شومبيتر إلى أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجود؛ لكي ينتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة توازن جديد يختلف عن

1. محمد جودت ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 18.

2. سليمة طبايبي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و التنمية الاقتصادية

- اللاتوازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغيير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار.<sup>1</sup>
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن؛ مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.
  - حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعاً لحاجاته الضرورية. وبهذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضاً التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكثر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.<sup>2</sup>
  - ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة: سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، وسوء المسكن وازدحامه.
  - تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة؛ مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات؛ الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع، وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

### رابعاً: الأهداف الجوهرية للتنمية:

- إن إعلان الألفية الخاص للأمم المتحدة في سبتمبر 2000، حدد أهداف التنمية التي يجب العمل على تحقيقها في:
- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
  - تعميم التعليم الابتدائي بحلول سنة 2015 على أكثر تقدير.
  - تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم بحلول سنة 2015، وتمكين المرأة.
  - تخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلث بحلول سنة 2015.
  - تحسين صحة الأمهات، وتخفيض معدل الوفيات بينهن عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع بحلول 2015.
  - مكافحة فيروس الإيدز، وغيره من الأمراض المعدية الأخرى.
  - كفاءة الاستدامة البيئية.
  - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

<sup>1</sup> . أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 86

<sup>2</sup> . عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

### المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

إذا كان البحث عن تعريف لظاهرة التخلف في الدول النامية هو أمر تكتنفه الصعوبة، فإن البحث في الخروج من هذه الوضعية هو الآخر تكتنفه صعوبة أكبر؛ وبالتالي يكون تعريف النمو الذي هو عكس التخلف، تكتنفه نفس الدرجة من الصعوبة أو أكثر.

### أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

1. النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.<sup>1</sup>

وهو ما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة.

2. يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.<sup>2</sup>

وبذلك حتى يكون هناك نمو يجب أن تكون:

الزيادة مضطردة: و بذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة لا تعتبر نموا اقتصاديا.  
الزيادة حقيقية وليست نقدية: وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن نستبعد أثر التضخم.

وبذلك نقول أنه لن يكون هناك نمو اقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم؛ حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المعتمدة. وعليه فإن:

**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي - معدل التضخم.**

وبالتالي لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة موجبة.

ولكن يمكن أن تكون القيمة موجبة، ومع ذلك لا يكون هناك نمو في الدخل الفردي الحقيقي، وهذا في حالة ما إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي؛ باعتبار أن الدخل الفردي هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان. وبالتالي إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة، فإن الدخل الفردي يبقى ثابتا؛ أما إذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض؛ بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي.<sup>3</sup>

1. عبد الكريم طاهير، أمين بوطالب، الاستثمار في التعليم و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر من (1985 - 2012)، مذكرة ماستر تخصص الطرق الكمية في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2014، ص 02.

2. أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 157-158.

3. يزيد منير بصيني، مرجع سبق ذكره، ص 72.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و التنمية الاقتصادية

3. ويعرف النمو الاقتصادي للدولة بأنها الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها<sup>1</sup> ويكون بذلك النمو نتيجة مترتبة على التغييرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية.

هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي:

- إن استمرار الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي.
- التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري وليس كشرط كاف.
- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية و إيديولوجية. فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

وكان نيكولاس كالدور (Nicolas Kaldor) قد لخص سنة 1958 العوامل التي تؤدي إلى النمو المستمر في الآتي:<sup>2</sup>

- الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدل ثابت تقريبا عبر فترات طويلة من الزمن.
- مخزون رأس المال الحقيقي ينمو بمعدل ثابت تقريبا يزيد على معدل نمو العمل.
- تميل معدلات نمو الناتج الحقيقي ومخزون السلع الرأسمالية لأن تكون متساوية على نحو يؤدي إلى أن معامل رأس المال- الناتج لا يبين أي اتجاه.
- لمعدل (الربح/رأس المال) اتجاه أفقي.
- يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغير تغيرا معتبرا من بلد لآخر.
- تميل الاقتصاديات التي تعرف أنصبة عالية للأرباح في الدخل إلى أن يكون لديها معامل (استثمار/الناتج) مرتفع.<sup>3</sup>

إن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد، والذي يعني حركة النظام الاقتصادي وفقا لآليات السوق العفوية، ويركز على التغيير في الكم، ويرتبط أكثر بالدول المتقدمة، ويقاس بمؤشر واحد هو الناتج الوطني الإجمالي. ومن ثمة فإن معدل النمو السنوي لبلد ما يساوي التغيير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنة لأخرى بالأسعار الثابتة. غير أن النمو لا يترافق بالضرورة مع نمو أو زيادة في الرفاهية الشعبية لأنه:

1 . جميلة معزاوي، خليصة عتو، مرجع سبق ذكره، ص 29-32.

2 . جورج ريجدا، مرجع سبق ذكره، ص 818.

3 . مختار الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

- يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بكل توزيع الناتج الحقيقي بين الأفراد، سواء كان ذلك ضمن المجتمع أو داخل الأسرة، أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها.
- لا يركز على نوعية التغيير في الإنتاج؛ لأنه لا يوضح لنا أهمية القطاعات الاقتصادية، ويقتصر على مجرد التغيير الكمي الإيجابي في بعض المتغيرات القابلة للقياس.
- يقتصر في الحساب على السلع والخدمات المسوقة، ويهمل تلك التي تنتج و تستهلك دون عرضها في السوق؛ وبالتالي فهو لا يعبر عن كمية الإنتاج الحقيقي.
- لا يهتم بالآثار الجانبية لعملية النمو؛ مما يجعل المنتجات الناتجة عن عملية الإنتاج تباع بأقل من سعرها نتيجة لإهمال تكاليف التأثيرات الجانبية على مختلف الجوانب التي تمس مستوى الرفاهية.

- اعتماده على الأنشطة الرسمية فقط، وبالتالي يغفل الأنشطة الموازية. وفي كل الحالات، يبقى النمو الاقتصادي ضروريا ولكنه ليس كافيا للتنمية، وتبقى أيضا نوعية النمو، وليس كميته وحدها، هي الحاسمة في تحقيق الرفاهية الإنساني. فالنمو قد يقضي على فرص العمل بدلا من إيجادها، وقد يتحيز للأقوياء بدلا من تخفيف حدة الفقر، وقد يكون غير متأصل بدلا من أن يضرب بجذوره في الثقافة والتراث، وقد يضر بالمستقبل بدلا من أن يكون مستديما، وفي هذه الحالة لن يؤدي إلى التنمية.<sup>1</sup> والنمو مستحب لأنه يتيح للمجتمع استهلاك مزيد من السلع والخدمات الخاصة، كما يسهم في توفير كمية أكبر من السلع والخدمات الاجتماعية (بما يشمل الصحة والتعليم)، فيرفع بذلك مستويات المعيشة الحقيقية.

### ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:

**النمو الطبيعي:**<sup>2</sup> وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال؛ سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة؛ تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

**النمو العابر أو غير المستقر:**<sup>3</sup> هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. ويمثل

<sup>1</sup>. عياش درار، أثر الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2005، ص47.

<sup>2</sup>. عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 29.

<sup>3</sup>. محمد دبوزين، التأمين الجماعي: دراسة وتحليل لنظام التأمين الجماعي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 61.

هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارة الخارجية.

وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة؛ ولذلك فهو يؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

**النمو المخطط:**<sup>1</sup> وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته. غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرب؛ وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

قبل أن يتم التفريق بين النمو والتنمية من قبل الاقتصاديين نظرا لعدم شمول النمو لمشاكل التنمية، فقد استخدمت معايير الدخل كوسيلة لقياسهما، غير أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية، لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها بالاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به، ومنها:<sup>3</sup>

**أولا. الدخل الوطني الكلي:** حيث اقترح " Mead " استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

**ثانيا. الدخل الوطني الكلي المتوقع:** وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

**ثالثا. متوسط نصيب الفرد:** وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كذلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن اعتقد " Charles Kindleberger أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى

<sup>1</sup> عياش درار، مرجع سبق ذكره، ص 48.

<sup>2</sup> ليلي مطالي، تحليل السياسات التسويقية للتأمينات، مذكرة ماجستير، تخصص علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 43.

<sup>3</sup> سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص ص

## الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و التنمية الاقتصادية

المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية. ويستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى. رابعاً. معادلة " Singer " حيث في سنة 1952 وضع " Singer " معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام " Singer " بافتراض أن  $S = 6\%$  من الدخل الوطني، و  $P = 0,2\%$  و  $R = 1,25\%$  فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو  $D = -0,5\%$ ، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات " Singer " كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلاً بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2%، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%.

### خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل و لو بشكل مختصر إبراز توضيح مختلف المفاهيم و المبادئ التي يستند عليها نشاط التأمين، و التي تميزه عم باقي الأنشطة الأخرى، و كذا ماهية شركات التأمين التي تعتبر المحرك الأساسي للقطاع. حيث تبين أن التأمين قديم قدم البشرية، حيث ارتبط في بداية ظهوره بحاجة الإنسان إلى مواجهة المخاطر و التقليل منها، و قد تطور مفهومه ليصل إلى شكله الحديث.

كما تبين أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.

### تمهيد:

يقدم التأمين العديد من الفوائد على الصعيدين الاجتماعي و الاقتصادي و حتى السياسي و التي يستفيد منها الفرد و المجتمع ككل، حيث أن التأمين أصبح كظل الإنسان لا يفارقه، و إن التأمين نفسه لا يمنع القدر مثل الوفاة و العجز و الضرر بالمتلكات، و لكن يحمي الإنسان من الخسائر المادية إذا ما تحققت هذه الأحداث. و على الرغم من الصعوبات التي يواجهها القطاع إلا أن هناك العديد من الهيئات و الجهات التي تعمل على إصلاح و تطوير القطاع للنهوض به.

### المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين و العوامل المؤثرة فيها

يلعب التأمين دورا أساسيا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فمع ما شهدته المجتمعات من تطورات حضارية وصناعية متسارعة اتسعت قاعدة الأخطار وانتشرت وأصبح من الضروري إتباع أسلوب يضمن الحد من الخطر وتقليل نتائجه، وهذا ما نجده في نظام التأمين.

### المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للتأمين

عمل التأمين على دعم التنمية الاقتصادية من خلال:

#### أولاً: الدور الاستثماري للتأمين

إن الشركات والمشاريع الاقتصادية في ظل غياب التأمين تحتاج إلى تكوين احتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد تلحق، ولكن في ظل وجود نظام التأمين فإن مثل هذه الاحتياطات توجه إلى الاستثمار في مشروعات إنتاجية تعمل على التنمية الاقتصادية، هذا من جهة،<sup>1</sup> ومن جهة أخرى تقوم شركات التأمين بتجميع الأقساط واستثمارها في مجالات متعددة وإذا تصبح شركات التأمين كوسيط يقوم بجمع الأموال (الأقساط) التي يقدمها المؤمن لهم لتعيد استثمارها، وفي النهاية يحصل المستفيد على التعويض الذي يتمثل في الأقساط مضافاً إليها جزء من عائد الاستثمار.<sup>2</sup>

#### ثانياً: تشجيع قيام المشروعات الاقتصادية المختلفة

إن التأمين يعمل على تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على القيام بالمشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع والتي عادة ما تكون درجة المخاطر المرتفعة، وذلك من خلال الحماية التي يقدمها نظام التأمين ضد الخسائر التي تترتب على تحقق الكثير من الأخطار التي يواجهها الأفراد والمشروعات، كما أن عملية التعويض عند تحقق الخطر تساهم في إعادة تشكيل رأس المال المنتج بما يضمن استمرار المشروعات الاقتصادية.

#### ثالثاً: تكوين رؤوس الأموال

يظهر هذا الدور للتأمين على مستوى السوق المالي، فهو يعمل على تجميع الأموال عن طريق الاحتياطات الفنية، ووجود هذه الأخيرة يفسر دورة الإنتاج العكسية في التأمين، أي تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، وبذلك تنشأ تعهدات تجاه المؤمن لهم، فمن الطبيعي توظيف شركات التأمين لهذه الاحتياطات في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات...) وبالتالي المساهمة في تمويل مختلف المشاريع المنتجة، في حين تتدخل الدولة في تسيير احتياطات شركات التأمين بتوجيه جزء من أموالها إلى الإقراض العمومي.<sup>3</sup>

#### رابعاً: تدعيم عملية الانتماء

مما لا شك فيه أن اتساع الانتماء في دولة ما، فيه تدعيم للحياة الاقتصادية، ويلعب التأمين في هذا المجال دوراً أساسياً، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب المال إقراض ماله ما لم يطمئن إلى أن موضوع الضمان باق وغير مهدد بالفناء نتيجة تحقق خطر ما ويقوم التأمين

<sup>1</sup>. مختار الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

<sup>2</sup>. أسماء حدباوي، الحاجة للنهوض بقطاع التأمين و ضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011، ص ص 41-43.

<sup>3</sup>. نور الهدى لعديد، واقع سوق التأمين في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، 2010، ص 56.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

بتوفير هذا الضمان في حالة تحقق الخطر بالنسبة لموضوع الضمان المشار إليه ومن هنا كانت أهمية دور التأمين في تسهيل واتساع الائتمان.<sup>1</sup>

### خامسا: الدور الادخاري

يعتبر التأمين أحد أهم أدوات تجميع المدخرات، حيث يعتبر التأمين على الحياة وسيلة ادخارية خصوصا في الدول النامية نظرا لما يميز التأمين على الحياة من صغر أقساطه نسبيا تجعل بمقدور الكثير من الأفراد هذه الدول- والتي تتميز بانخفاض مستوى الدخل - الادخار للمستقبل من خلال التأمين باعتباره ادخارا إجباريا وأقل عرضة لخطر التوقف عن الادخار أو سحب ما تكون من مدخرات.

### سادسا: المساهمة في توسيع نطاق العمالة والتوظيف

يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من العمالة في التمتع ذلك أن التوسع في التأمين يقتضي توفر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية و إدارية ومهنية في فروعها المختلفة من تأمين حياة أو تأمينات عامة كالحريق والتأمين على السيارات...، من إداريين ومهندسين و عمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها و وكلائها المختلفة بما يساهم في توسيع مجال التوظيف والعمالة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للتأمين

يتمثل الدور الاجتماعي للتأمين في العناصر الأساسية التالية:

### أولا: محاربة الفقر

تبرز الأهمية الاجتماعية للتأمين من خلال الدور الذي يلعبه في محاربة الفقر الذي يترتب عن البطالة و المرض و العجز وبلوغ سن الشيخوخة والوفاة ويكون ذلك عن طريق التأمين الاجتماعي، أو الخسارة في الممتلكات بسبب الحريق أو السرقة أو الغرق عن طريق التأمين التجاري مما جعل بعض الدول تعمل على تنظيمه وتشجيعه بإعفاء أقساطه من الضرائب أو تخفيف معدلات الضرائب عليها.

### ثانيا: تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث

إن ما يتميز به التأمين أن المؤمن له لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كان هناك إرادة للمؤمن له في تحقيق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، ووجود مثل هذه الشروط والتحفظات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن شراء الفرد لعقد تأمين حياة يوفر لأسرته

<sup>1</sup>. إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين التجاري و الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص 61-65.

<sup>2</sup>. المرجع نفسه، ص ص 115-116.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، ويعتبر ذلك تنمية للشعور بالمسؤولية تجاه أسرته، وهكذا نجد أن التأمين بكافة أنواعه ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه نفسه، وأسرته ومجتمعه. وفي الجانب الآخر نجد أن الإحصائيات التي تقوم بها شركات التأمين حول الأخطار والعوامل المرتبطة وتحليلها لهذه الإحصائيات يمكن من التعرف على الأسباب المباشرة لوقوع هذا الخطر، مما يحقق تقدما في إمكانية تفاديه ومنع وقوعه ولا يعود ذلك بالفائدة عليها وعلى المؤمن لهم فقط بل يعود بالفائدة على المجتمع ككل.

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التأمين

من المؤكد أن نمو نشاط التأمين مرهون بتوفر بعض الشروط والعوامل والتي لها تأثير بالغ عليه، خاصة ما يتعلق منها بتوفر بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة، فالتأمين والاقتصاد لهما تأثير متبادل على بعضهما البعض، و من أهم الشروط الواجب توفرها لكي يؤدي التأمين أدواره كما ينبغي نذكر ما يلي:<sup>1</sup>

1. يعد الاستقرار المالي عاملا مشجعا على ازدهار تأمينات الحياة بصفة خاصة، و ذلك بزيادة الإقبال عليها من طرف الأفراد، تحذوهم الثقة التامة نظرا لاحتفاظ النقود بقدرتها الشرائية.

2. ينعكس الازدهار الاقتصادي إيجابا على نشاط الحركة العمرانية و خطط التصنيع وحجم نمو التجارة الذي ينجر عنه زيادة الطلب على التغطيات التأمينية في كل الفروع.

3. مستوى السعر عامل جد مهم، إذ يؤثر على رقم الأعمال، فنشاط التأمين دوري، فهناك فترات تعرف انخفاضاً في النتائج أو حتى خسائر و هو ما يدفع شركات القطاع في الاقتصاديات الحرة إلى رفع الأسعار مما يسمح بتعديل النتائج و يفتح الشهية لدخول متعاملين جدد في السوق أو خروجهم منها، فالمؤمن لهم يبحثون في ظل الاقتصاد الحر على شروط تأمين بأسعار منخفضة مستفيدين من المنافسة الدائمة بين شركات التأمين، و هذه الآلية تفتقر إليها الدول ذات الاقتصاد الموجه و الأسعار المحددة.

4. يساهم توفر المنشآت و الهياكل في تطوير هذا النشاط ولا عجب أن ظهور التأمين كان في إيطاليا نظرا لموانئها التي أحدثت حركة.

### المبحث الثاني: التأمين و علاقته بالمتغيرات الاقتصادية

التأمين يواكب تطور الأخطار باختلاف أنواعها، فهو يعمل على الحفاظ على هدفه الأساسي (الحماية) و حتى يكون وسيلة للمضاربة تفرض الدولة رقابة خاصة على شركات التأمين تتمثل في المحافظة على التزاماتهم إزاء المؤمن لهم وذلك بتكوين احتياطات مختلفة.

<sup>1</sup>. إلهام غجاتي، الدور التمويلي لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص ص 52-53.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

و مع كل هذا يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة، فهو يقوي الاقتصاد الوطني و يصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى، و بالتالي على المردودية الاقتصادية من خلال:

### المطلب الأول: علاقة التأمين بالتضخم

يلعب التأمين دورا مهما في الحد من التضخم الذي تسببه زيادة الكتلة النقدية المتداولة وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض، ففي حالة الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجبارية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من التضخم - خاصة في الدول النامية- فهذا الإجراء يساعد على التقليل من الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية لأنه يقلص من حجم الدخل الممكن التصرف فيه عن طريق اقتطاع الأقساط للتأمين الإجباري.

أما في فترات الكساد يعمل التأمين على زيادة التعويضات المستحقة للمؤمن لهم وبالتالي ارتفاع مستوى الإنفاق على السلع والخدمات، كما أن توفير التأمين للموارد المالية واستثمارها في المشاريع المنتجة يزيد من حجم هذه السلع والخدمات المعروضة في السوق والإجراءات السابقة للدولة تساعد على زيادة الطلب الفعال وبالتالي القضاء على الكساد وتوضح هذه الظاهرة بصورة محسوسة في الدول الرأسمالية التي تتعرض لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة للدورات الاقتصادية من رواج وكساد.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: علاقة التأمين بميزان المدفوعات

يمثل التأمين بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال، حيث تسجل فيها أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج، وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط أيضا بالعمليات المرتبطة بالاستثمارات المباشرة التي تقوم الشركات بإعادة التأمين الوطنية في الخارج أو شركات إعادة التأمين الأجنبية في الداخل، بالإضافة إلى تحويل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الأجنبية في السوق المحلية أو تحويل احتياطي التأمين عن فروع الشركات الوطنية في السوق الأجنبي.

### المطلب الثالث: علاقة التأمين بالدخل الوطني

تظهر أهمية التأمين في الاقتصاد من خلال العلاقة بين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والناتج المحلي الخام أي نسبة أو حصة التأمين من الناتج المحلي الخام للدولة أو ما يسمى بمعدل النفاذية\* بصفة عامة تكون الدولة متطورة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي مرتفعة بينما تكون الدولة متخلفة أو أقل تقدما عندما تكون حصص التأمين في الناتج المحلي الخام لديها منخفضة أو غير معتبرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 80-81.

\* معدل النفاذية (معدل الاختراق) = رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين خارج الموافقات الدولية/ الناتج المحلي الخام

PIB

<sup>2</sup> نور الهدى لعيميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-42.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

بالإضافة إلى ذلك يساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة، تقاس هذه الأخيرة بالفرق بين رقم أعمال قطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال سنة معينة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير.<sup>1</sup> وتحسب القيمة المضافة في مجال التأمين كالتالي:

$$\begin{aligned} & \text{القيمة المضافة} = \text{رقم الأعمال الإجمالي} - (\text{تسوية المتضررين، الزيادة في} \\ & \text{الاحتياطات التقنية،} \\ & \text{مشتريات السلع والخدمات الوسيطة}) \\ & \text{رقم الأعمال الإجمالي} = \text{الأقساط المحصل عليها خلال الدورة (عادة ما تكون سنة)} + \\ & \text{المنتجات المالية} \end{aligned}$$

### المبحث الثالث: معوقات وإجراءات تطوير قطاع التأمينات في الجزائر

رغم الأهمية الكبرى التي يكتسبها قطاع التأمين الجزائري سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية إلا أنه يواجه العديد من الصعوبات و العراقيل، لذلك وجدت هيئات رقابية و لجان للنهوض بالقطاع وتطويره حتى يصل إلى مرحلة أين يكون له أثر كبير في تنمية الاقتصاد الوطني.

#### المطلب الأول: معوقات تطور قطاع التأمين الجزائري

رغم مرور فترة طويلة على صدور قانون التأمينات الجديد المتمثل في الأمر 95-07 إلا أن هذا لم يرقى إلى الأفق المأمولة ومازال القطاع يعاني من تبعات المراحل السابقة إضافة إلى القيود والعراقيل التي تعيق نمو للنهوض به، هذه العراقيل تتمحور أساسا حول عوامل نجاح يجمع عليها معظم خبراء القطاع والتي تتعلق أساسا بضرورة توفر ثقافة الاحتياط لدى الأفراد وأصحاب المؤسسات التأمين لإقناع الزبائن مع تفعيل وظيفة النصح والإرشاد، إلى جانب توفر العزيمة لدى مسؤولي مؤسسات القطاع ومختلف الأطراف المعنية.

وعموما يمكن تقسيم هذه العراقيل إلى داخلية، والتي تتعلق بشركات التأمين في حد ذاتها، وأخرى خارجية متعلقة أساسا بالبيئة المحيطة وخارجة عن نطاق سيطرة مؤسسات التأمين، ويمكن تخلص هذه المعوقات فيما يلي:

أولاً: **العوامل الخارجية:** و تنقسم إلى:

#### 1. العوامل الاقتصادية:

ثبت أن التأمين لا يصنع اقتصادا قويا إنما الاقتصاد القوي هو الذي يحفز التأمين ويطوره، فالإقتصاد الجزائري مر بمرحلة حرجة أثرت سلبا على قطاع التأمين في التسعينات أدت إلى تحقيق معدلات نمو متواضعة بنسبة 2.2 و 0.9% على التوالي ليرتفع إلى 3.8% خلال سنتي 1995 و 1996 ليتراجع بعدها إلى 1.2% سنة 1997<sup>2</sup>، ليستقر في حدود 5% مطلع

<sup>1</sup>. المرجع نفسه، ص ص 39-42.

<sup>2</sup>. Projet de rapport national sur le développement humain , 1998, réalisé par le CNES, mai 1999, p 54.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

- الألفية الثالثة إلا أنها غير واقعية باعتبارها تتأثر بقطاع المحروقات، فيما يبقى معدل النمو الحقيقي خارج المحروقات ضعيفا.
- يضاف إلى ذلك ضعف القدرة الشرائية للمواطنين التي تدهورت بنسبة 45.3% سنة 1994 و بـ 24.8% سنة 1995<sup>1</sup> نتيجة التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار، وعليه فقد أصبح الفرد الجزائري يكرس دخله لاقتناء حاجياته الضرورية.
  - تعثر مسار تطبيق الخوصصة بالسرعة اللائقة، مع استمرار غلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال، كل هذه العوامل تؤدي إلى تراجع أقساط التأمين باعتبار أن المؤسسات تتوقف عن طلب عقود التأمين بمختلف أشكالها، ناهيك عن ارتفاع نسبة البطالة.
  - ضعف الاستثمارات الأجنبية-خاصة- خارج المحروقات مع محدودية الاستثمارات المحلية والتي تمكن من خلق فرص لطلب مختلف منتجات التأمين.
  - تحد كبير يمثل في عدم توفر منشآت كبرى – عدا المنشآت البترولية – من موانئ ومطارات كبيرة وكثيرة وبني تحتية ضخمة، إضافة إلى عدم أهلية عدد كبير من الممتلكات للتأمين كالحظيرة العقارية مثلا التي تجاوزت 4.1 مليون سكن، إلى أن 800 ألف مسكن منها فقط مؤهل للتأمين ويستوفي الشروط والاحتياجات اللازمة<sup>2</sup>.

### 2. العامل الديني:

إن نظام التأمين في شكله التجاري الحالي يتعارض مع نصوص الشريعة الإسلامية على اعتباره أن التأمين لان التأمين نظام تعاوني غير تجاري إضافة إلى تجميع الأموال التي يرى العلماء أنها تضيء عليه طابع الحرام لذلك يتحاشى الأفراد التأمين إلا في الفروع الإجبارية.

### 3. العامل الثقافي:

إن المرحلة التي مرت بها الجزائر والتي انتهجت من خلالها الاقتصاد الاشتراكي جعل ثقافة الأفراد تعتمد على حماية الله عز وجل والحماية التي تلببها الدولة ما يظهر جليا بقاء هيمنة التأمينات الإجبارية بنسبة 75% بعد تحرير السوق في حين تبقى التأمينات الاختيارية ضعيفة.

### 4. العامل الاجتماعي:

تتحدّر أغلب العائلات الجزائرية من أصل ريفي فالنزوح الريفي نحو المدن أدى إلى ترسيخ خصال التضامن والتكافل لدى أفراد المجتمع التي كانت ولا تزال منتشرة في أوساط سكان الأرياف خاصة.

### ثانيا: التشريعات والقوانين التنظيمية:

إن طبيعة احتكار السوق في الجزائر قبل صدور الأمر 07-95 شكل عائقا كبيرا لتطوير نشاط التأمين في ظل ضعف المنافسة بين المؤسسات العمومية لان اغلبها لا تزال تهيمن

<sup>1</sup>.Baya Arhab, « les effets sociaux du P.A.S dans le cas de l'Algérie, les cahiers du CREAD, n ° 46/98 , édité par C.R.E.A.D, Mars 1999, p :45.

<sup>2</sup>. جريدة الخبر، العدد 4528، الصادرة في 2018/03/17، ص 6.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

فروعها على القطاع ولم تستطع تنويع نشاطها ماعدا شركة CAAT مستعملة في ذلك أرصدها المجمعة فعوض تحسين خدماتها وابتكار المنتجات التي تضمن لها المنافسة إلا أنها اتبعت طرق غير مشروعة للمنافسة وكسب حصص سوقية جديدة من خلال خفض التعريفات وعدم اهتمامها بالفروع الاختيارية بالشكل المطلوب.

- تأخر صدور التشريعات المنظمة للقطاع إلى غاية 2006 لتغطية بعض النقائص التي جاءت في القانون السابق خاصة في ما تعلق بمنح شركات التأمين الأجنبية دخول المنافسة لتفعيل القطاع بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى المطلوب لتأسيس شركات التأمين لتعزيز الثقة.

- السياسات الضريبية لا تتماشى ولأتشجع على تطوير فروع التأمينات الاختيارية وخاصة الادخارية منها كالتأمينات الأشخاص -الحياة- بسبب نسب الرسوم على القيمة المضافة التي ترفع من أسعارها مع العلم إنها مصدر هام ومحرك رئيسي للادخار نظرا لديمومتها وحجم السكان الكبير الذي يضيف عليها طابع المردودية الدائمة فالدول المتقدمة تقدم تخفيضات ضريبية هامة من اجل تشجيع الاكتتاب في عقود الحياة الخاصة؛

- عدم توفير الإحصائيات اللازمة والتي تفيد شركات التأمين في استهداف القطاعات التي تراها مناسبة لابتكار المنتجات الموافقة لها، مع العلم أن هذه المهمة توكل إلى الاكتواريين والذين بدورهم يشكون من قدم الإحصائيات وعدم ثقتهم بها؛

- عدم معرفة التعريفات التي أصبحت لا تتماشى مع الواقع الراهن ولم تستحدث إذ بقي العمل بالتسعيرات القديمة مع أن الظروف قد تغيرت كثيرا مما يجعل بعضها مرتفع نوعا ما خاصة بالنسبة لتلك المطبقة لعدد كبير من المؤمن لهم كالتأمينات المسؤولية المدنية والحرائق؛

- عدم توفير مناخ ملائم يساعد شركات التأمين على العمل بكيفية حسنة نظرا لتأخر إصلاح باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة النظام البنكي والمالي من خلال عدم إتاحة الخيارات المتعددة لتوظيف الأموال المجمعة ناهيك عم تعثر تمويل الاستثمارات فالبورصة مثلا تحوي عددا قليلا من المؤسسات إضافة إلى عدم توفر أخصائيين في تسيير وتوظيف الأموال على غرار المختصين في قيم الخزينة؛

- ضعف ومحدودية فعالية جهاز الرقابة على مستوى وزارة المالية والذي يتمثل في مفتشية التأمين المتواجدين في مستوى لجنة الأشراف على التأمينات نظرا لعدم قدرة عدد ضئيل بمراقبة كل وكالات ومقرات شركات التأمين مضافا إليها الوكلاء العامون والسماصرة وذلك للتأكيد من ضبط الحسابات وعدم مخالفة القوانين خاصة وإذا علمنا بأن شركات التأمين نفسها تجد صعوبة في مراقبة شبكتها وهو ما يتضح من سلسلة عمليات النصب والاحتيال وكذا عدم مطابقة العمل للمعايير المتعارف عليها والتي حدثت فعلا في السنوات الماضية مما أدى إلى تهرب عدد من الوكلاء العاملين من التزاماتهم وتزوير عقود التأمين... الخ ما نتج عنه سحب العديد من رخص الاعتماد؛

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

- تشكيل حوادث المرور تحد كبير إمام شركات التأمين لكثرة ما تخلفه من ضحايا والتي تحصد مابين 4 إلى 5 آلاف ضحية وأكثر من 60 ألف جريح سنويا بمعدل 120 حادث مرور يوميا ينجر عنه 12 قتيل و 100 جريح على الأقل،<sup>1</sup> الأمر الذي يترتب عنه دفع تعويضات كبيرة تصحبها مشاكل وإجراءات غالبا ما تكون معقدة وطويلة. وباعتبار أن الذي يتحمل هذه المشاكل هو فرع تأمين السيارات فإن هناك إلحاح شديد من طرف مسؤولي شركات التأمين لرفع التعريفية المطبقة في هذا النوع مدعمين ذلك بالتعريفات المطبقة بدول الجوار تفوق ثمانية 08 مرات التعريفية المطبقة في الجزائر<sup>2</sup> لكن هذا يتعارض مع مؤشر القدرة الشرائية المتدهورة للأفراد التي لازالت لا تسمح بمثل هذا الارتفاع؛
- حماية الدول للأشخاص خاصة في مجال الضمان الاجتماعي يحول دون تطوير فرع التأمينات الحياة الذي يعد فرعا هاما للادخار في الدول المتقدمة.
- ثالثا: العوامل الداخلية:** وهي العوامل التي يرجع أغلبها إلى الشركات التي تنشط في القطاع ونذكر منها:
- عدم وجود نظام فعال للإعلام الآلي والذي يسمح بربط شركات القطاع ببعضها البعض والشركة الأم بفروعها لما لهذا العنصر من إيجابيات في تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بمعالجة الأضرار والإسراع في التعويضات باعتبار أن هذه الأخيرة محل انتقادات كثيرة؛
- نقص مؤسسات مختصة ومحترفة خاصة في فرع الحياة وهو ما يرجع إلى تخصص شركة SAA من قبل في هذا الفرع مما يسمح للشركات الأخرى بكسب خبرة في هذا المجال ويضاف كذلك مشكل التكوين في التقنيات التي يحتاجها هذا النوع من التأمينات إضافة إلى نقص الإحصائيات اللازمة له ( جداول الوفاة... الخ)؛
- اقتراب انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وما ينتج عنه فقدان بعض الامتيازات يضع شركات التأمين الجزائرية في محك صعب من حيث المنافسات للشركات العالمية لهذا النشاط هذه الأخيرة تمتلك إمكانيات مالية وبشرية وخبرات لتضاهيها في ذلك قدرات شركات القطاع الوطني؛
- سياسة تخفيض التعريفات والتي انتهجت من بعد إلغاء مبدأ التخصص مما أدى إلى صلابة السوق والمنافسة الشديدة دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة حجم نشاط التأمين كما أدت إلى الاقتصار والاحتفاظ بالزبائن الأصليين فقط دون أن تؤدي هذه التخفيضات إلى كسب الزبائن جدد وقد استعملت شركات التأمين الجزائرية في حرب الأسعار هذه الأرصدة المالية التي تكونت لديها من قبل جراء الاحتكار والتخصص وتوظيف الأموال؛
- انتهاج سياسة تنافسية مبنية على أساس تخفيض التعريفات دون الاهتمام بجودة الخدمات الأمر الذي انعكس سلبا على خدمات الزبائن ونعني هنا التعويضات التي تمثل تنفيذ الالتزام المنصوص عليه في عقد التأمين من طرف مؤمن الاتجاه المؤمن له الذي نفذ

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

- التزامه بدع القسط، ويشير الاستقصاء الذي أجراه المجلس الوطني للتأمينات أن السبب الأول الذي أدى إلى عدم رضا المستجوبين اتجاه شركات التأمين هو مشكل بطئ إجراء التعويض وتسوية الأضرار؛
- محدودية الدور الحساس الذي تقوم به الشركات التأمين ومختلف الأضرار المعنية الأخرى لشرح أهمية التأمين ومزاياه من جهة والعمل على استرجاع ثقة الجمهور المؤمن لهم من جهة أخرى، وهذا كله لتحريك الطلب على مختلف منتجات التأمين؛
  - إن العمل ومجهودات شركات التأمين ينصب أساسا على الفروع الإجبارية بصفة مركزة مع عدم إعطاء نفس الاهتمام للفروع الاحتكارية؛
  - عدم قدرة الشركات الخاصة على رفع التحدي بالصفة المطلوبة، ناهيك عن تسجيل أغلب المؤسسات الخاصة خسائر ونتائج سلبية وحصتها السوقية مجتمعة لا تمثل سوى 18% من السوق؛
  - عدم توفر الرساميل بالصفة الكافية لزيادة معايير الثقة والأمان تجاه شركات التأمين مما يسمح لها باكتتاب صفقات أكبر وزيادة معدل الاحتفاظ دون اللجوء لإعادة التأمين خارج حدود البلد؛<sup>1</sup>
  - محدودية شبكة التوزيع التي لازالت تقتصر على وكلاء وسماسرة في حين أن هناك قنوات أخرى مهمة مثل الأعوان العمال الإجراء... وحتى البيع الإلكتروني ومن خلال شبكة الانترنت؛<sup>2</sup>
  - يعاني القطاع من مشكل التأطير إذ يسجل وجود عدد غير كافي من المتخصصين في مجالات التكوين؛

### المطلب الثاني: هيئات الرقابة على التأمين في الجزائر

إن قطاع التأمين و قبل صدور القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل و المتمم للأمر 95 - 07 يخضع من حيث الرقابة لإدارة الرقابة، و يقصد بها الوزير المكلف بالمالية الذي يتصرف بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات، لكن بعد صدور القانون 06 - 04 لم يعد الوزير المكلف بالمالية هو من يتخذ القرارات في مجال الرقابة، بل استحدثت هيئة خاصة بالرقابة على التأمينات، كما أن هناك هيئات أخرى تعمل على المساعدة في عملية الرقابة على التأمين، ويمكن إيضاها كما يلي:<sup>3</sup>

**أولا: لجنة الإشراف:** تعد هذه الهيئة هي الهيئة المسؤولة بشكل مباشر على عملية الإشراف على التأمين، لقد استحدثت بموجب القانون 06 - 04 المؤرخ في 20 فبراير 2006، حيث

<sup>1</sup>. جريدة الخبر، الصادرة في 2007/01/29، ص 17.

<sup>2</sup>. Zabab nadya ;technique de marketing , en 1<sup>er</sup> forum de marketing . les objectif des réformes CNA 12-13 dec 1998.

<sup>3</sup>. مصعب بالي، مسعود صديقي، تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص ص 352-354.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

جاء في المادة 209 منه الآتي: تنشأ لجنة الإشراف على التأمينات التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية.

تمارس رقابة الدولة على نشاط التأمين و إعادة التأمين من طرف لجنة الإشراف على التأمينات، و تهدف اللجنة إلى:

- حماية مصالح المؤمن لهم و المستفيد من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين و على يسار شركات التأمين أيضا.

- ترقية و تطوير السوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.

**و تكلف لجنة الإشراف على التأمينات بما يأتي:**

- السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالتأمين و إعادة التأمين.

- التأكد من أن هذه الشركات تفي بالالتزامات التي تعاقبت عليها تجاه المؤمن لهم، و لا زالت قادرة على الوفاء.

- يلتزم محافظو الحسابات بإعلام لجنة الإشراف في حالة النقائص المحتملة، التي تسجل على مستوى شركات التأمين و / أو إعادة التأمين أثناء ممارستهم لعهدتهم.

- التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين و / أو إعادة التأمين.

**ثانيا: مديرية التأمين:** تعتبر مديرية التأمينات الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية، و هي إحدى المديريات التابعة للخزينة، تعد هذه الأخيرة الهيكل المنفذ لعملية الرقابة التي تديرها لجنة الإشراف، تسمح لوزارة المالية بمعرفة كل ما يجري بداخل هذا القطاع، فهي بمثابة مرآة.

**و تتمثل مهامها فيما يلي:**

- دراسة و اقتراح التدابير الضرورية للتغطية المناسبة في مجال تأمين الممتلكات الوطنية و الاقتصادية و الاجتماعية.

- دراسة و اقتراح التدابير الموجهة لضبط و ترقية ادخار هيئات التأمين و إعادة التأمين.

- دراسة و تنفيذ التدابير التي من شأنها التشجيع على تطوير التأمين بجميع أشكاله.

- الإشراف على تسيير الهيئات التي تمارس المهام المتصلة بنشاط التأمين و الموضوعة تحت سلطة وزير المالية.

- السهر على الوفاء بدين شركات و تعاونيات التأمين و إعادة التأمين.

- دراسة ملفات طلبات الاعتماد لشركات و تعاونيات التأمين و إعادة التأمين ووسطاء التأمين.

- القيام بمركزة و توحيد و تلخيص العمليات المحاسبية و المالية لنشاط التأمين و إعادة التأمين و إعداد حصيلة دورية بشأنها.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

**ثالثا: المجلس الوطني للتأمينات (CNA):** تم إنشاء المجلس في 25 جانفي 1995 بموجب الأمر رقم 95 – 07 و بدأ ممارسة نشاطه يوم 24 أكتوبر 1997، و هو هيئة تابعة لوزارة المالية لها دور استشاري، يسعى إلى تطوير نشاط التأمين و تنظيمه ليصبح ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني.

**رابعا: الإتحاد الجزائري لشركات التأمين و إعادة التأمين (UAR):** أنشئ في 22 فيفري 1994 و تم اعتماده في 24 أفريل 1994 وفقا للقانون رقم 31 – 90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1994 المتعلق بالجمعيات التي لها صفة الجمعية المهنية. يهتم الإتحاد الجزائري لشركات التأمين و إعادة التأمين بمشاكل المؤمنين و هذا من خلال السعي لتحقيق الأهداف التالية:

- ترقية و تطوير نشاطات القطاع و إبراز مزايا مهنة التأمين.
- السعي من أجل تحسين نوعية الخدمات التي تقوم بها شركات التأمين و إعادة التأمين.
- المساهمة في تحسين مستوى الكفاءة و تكوين العمال في القطاع.
- المبادرة بكل عمل يهدف إلى ترقية ممارسة المهنة و التعاون مع الأجهزة و المؤسسات المعنية.

**خامسا: الجهاز المتخصص في مجال تعريفه الأخطار:** يحدث لدى الوزير المكلف بالمالية جهاز متخصص في مجال التعريفات، يهتم هذا الجهاز المتخصص بإعداد مشاريع التعريفات و دراسة تعريفات التأمين السارية المفعول و تحيينها، كما يكلف بإبداء رأيه حول أي نزاع في مجال التعريفات التأمين من طرف شركات التأمين حتى تتمكن إدارة الرقابة من البيت. وتتحدد العناصر المكونة لتعريفه الأخطار كما يلي:

- نوعية الخطر.

- احتمالية وقوع الخطر.

### المطلب الثالث: دور مختلف الهيئات للنهوض بالقطاع

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التأمين في تنمية الاقتصاد سعت العديد من الأطراف إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض به، من خلال إصدار قوانين و إدخال إصلاحات عديدة على القطاع، و من أهم الفاعلين في هذا المجال نجد الدولة في المقام و شركات التأمين و جهات أخرى.

**أولا: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة:** بادرت الدولة بإصدار قانون التأمينات الجديد سنة 1995 بهدف تحريك القطاع و تنظيمه كما حددت شروطا لمنح الاعتمادات لشركات التأمين خوفا من أي عواقب على الاقتصاد الوطني والقطاع.

- تعزيز الرقابة من خلال إصدار قانون رقم 06-4 المؤرخ في 02-02-2006 الذي يتم و يعدل الأمر الأول والذي تضمن عدة مواد لتدارك النقائص و سد الثغرات استجابة للتطورات الحاصلة في القطاع العالمي.

- السماح للشركات الأجنبية بفتح فروعها وفقا للتشريع الجزائري؛

- تعزيز الرقابة على شركات القطاع الوطنية والأجنبية؛

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

- فتح القطاع أمام المنافسة الأجنبية بصفة مباشرة أو عن طريق فروعها؛
- تشديد الإجراءات المتعلقة بمنح الاعتماد سواء لشركات التأمين أو غير التأمين خاصة فيما يتعلق بتحرير رأسمال التأسيسي؛
- إنشاء لجنة للإشراف المباشر على القطاع بالإضافة إلى جهاز مركزية الأخطار للحيلولة دون وقوع مخالفات؛ ولأجل ضمان مصالح الجمهور فقد قامت الوزارة الوصية من خلال القانون الجديد بإنشاء صندوق يسمى صندوق ضمان المؤمن لهم والذي يتحمل تسديد ديون الشركات الناشطة في القطاع أو فروعها أو زبائنها في حالة عجزها أو إفلاسها؛<sup>1</sup>
- محاربة الغش في التأمين البحري بتشديد شروط اعتماد الخبراء وكذا العقوبات المترتبة عن أي مخالفة؛
- عملت الوزارة مع وزارة المالية الفرنسية على إنهاء حالة الاحتقان التي نتجت عن تأميم الجزائر لقطاع التأمين عام 1966 التي نتج عنها اشتراط الشركات الفرنسية بتسوية المشكل قبل دخولها للسوق الجزائري، وهو ما تم تجاوزه بتوقيع اتفاقية بين الطرفين ما سيؤدي إلى تحريك ركود القطاع في 2008؛<sup>2</sup>
- تكثيف حملات التوعية للحد من حوادث المرور التي تكلف الكثير من المصاريف نتيجة الإضرار المادية والتي تعرف ارتفاعا رهيبا؛
- عمدت الدولة إلى إصدار تشريعات تقضي بالاستفادة من أرباح شركات التأمين عن طريق فرض تكوين الاحتياطات وفتح مجالات لتوظيف الأموال؛
- التفكير في منح تخفيضات ضريبية أو إعفاءات على غرار التي جاءت في قانون المالية لسنة 1996 لبعض الرسوم والقيمة المضافة وقانون المالية 2001 الذي جاء بتخفيضات على مستوى القيمة المضافة إضافة تخفيض 50% على عقود تأمين الصادرات كما تناول قانون المالية لسنة 2004 إعفاء عقود التأمين على الكوارث الطبيعية من الرسم على القيمة المضافة؛
- تعمل الجهات الوصية على تفعيل وتكييف الرقابة الشركات الناشطة في القطاع وكذا الوسطاء لضمان احترامهم لتشريعات والقوانين وهو ما أفضى إلى تسجيل مخالفات واتخاذ إجراءات لازمة، كما سجل توقيف سماسرة والعديد من الوكلاء العاميين ناهيك عن لرفض عدة طلبات اعتماد للوسطاء لعدم استيفاء الشروط الضرورية لممارسة المهنة.

### ثانيا: على مستوى شركات التأمين

- تعمل مؤسسات التأمين جاهدة لإتباع استراتيجيات تسويقية تمكنها من التقرب أكثر من الزبائن لمعرفة حاجياتهم ورغباتهم بغرض إشباعها.

<sup>1</sup> المادة 32 من قانون 04-06 الجريدة الرسمية، العدد 15 الصادرة في 12-3-2006، ص 08.  
<sup>2</sup> المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 53-07 المؤرخ في 2007/5/22، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 23-5-2007، ص 18.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

- تحرص مؤسسات التأمين حاليا بعد ظهور منافسة من القطاع الخاص والأجنبي على تقديم خدمات مميزة لاعتمادها كمتغير تنافسي.
- تعمل مؤسسات التأمين على تكوين إطارات وتنظيم دورات تكوينية في مجالات متعددة ذات صلة بتأمين وخاصة التسويق.
- هناك توجه نحو النهوض بكل فروع التأمينات لاسيما تأمينات الحياة –الأشخاص- نظرا لأهميتها في مجال الادخار طويل المدى، ولذلك تسعى شركات التأمين إلى ابتكار منتجات جديدة وتعمل على الإشهار بها وعلى سبيل المثال طرحت شركة "SAA" خمسة منتجات جديدة نذكر منها:
  - عقد التأمين " ضمان إضافي" والموجه إلى أرباب العائلات لمواجهة كل العواقب السيئة التي قد تحدث لهم جراء الوفاة أو العجز الجزئي أو الكلي من خلال الحصول على مبلغ مالي حسب حالة الضرر كما يمنح هذا العقد للأشخاص الذين يرغبون في الحصول على موارد مالية عند بلوغ سن معينة خاصة الأطفال؛
  - عقد التأمين "التقاعد الإضافي" وهو الذي يسمح للمؤمن الحصول على مبلغ إضافي للتقاعد وذلك حسب الاحتياجات والإمكانات اللازمة لطالب هذا النوع من عقود التأمين.
- أما شركة "CAAR" فقد تقدمت بعد عقد "التأمين المدرسي" الموجه للتلاميذ المتمدرسين الأقل من 20 سنة والذي يسمح بتغطية الأخطار الذي تواجههم داخل وخارج المحيط المدرسي.
- أما الجزائرية للتأمينات "2A" فقد تقدمت هذه الأخيرة بمجموعة من المنتجات نذكر منها:<sup>1</sup>
  - عقد التأمين المؤقت عند الوفاة "الاحتياط الفردي" لتوفير الضمان العائلي لعائلة والأطفال القصر عند حدوث أي مكروه لمعيل العائلة في حالة الوفاة أو العجز.
  - عقد التأمين المؤقت عند الوفاة " إهلاك القرض " والذي يهدف إلى تسهيل الاستثمارات العائلية للحصول على قروض بنكية بحيث يضمن هذا القرض تسديد القرض عند الوفاة أو العجز المقترض.
- منتج عقد التأمين على السفر الحدودي والذي طرحته شركة "CAAT" والذي يكتتب على ظهر سفن نقل المسافرين؛
- هذا إلى جانب "CIAR" التي تقوم بتوزيع منتج تأمين في ميدان "نخيل التمور" وبالنسبة "CNMA" وفقد توسعت منتجاتها لتشمل تأمينات المسؤولية المدنية في عدة فروع وتأمينات الجماعات وعلى العموم فإن جل مؤسسات التأمين تعمل حاليا على ابتكار منتجات جديدة ومحاولة توزيعها؛
- هناك إجماع بين شركات التأمين للعمل بصفة مجتمعة أو منفردة لتحسين صورة علامة المهنة وذلك من خلال القيام بحملات وملتقيات للتوعية ونشر الوعي التأميني؛

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

- هناك توجه من طرف مؤسسات التأمين لتقوية الاتصال سواء الذي يركز على المؤسسات نفسها أو على منتجاتها الخاصة الاشهارية في المجالات ذات الصلة بالقطاع إضافة إلى توزيع الوثائق الاشهارية والملصقات.
- بعض المؤسسات بدأت بالنزول مباشرة إلى الزبائن لتوزيع منتجاتها والاتصال بهم بطرق مباشرة كالبريد والهاتف، ونذكر هنا أن مؤسسة "CAAT" تقوم بإرسال أعوان متخصصين في التسويق والإقناع للزبائن الهامين ومتابعة زبائنها الحاليين، كما أن مؤسسة "CIAR" لديها مشروع لإرسال 10000 يعملون كمستكشفين "GAM".
- تعمل مؤسسات التأمين على مواكبة التكنولوجيا من خلال تعميم استعمال الإعلام الآلي والاستعانة بالبرامج التسييرية الحديثة كما عمدت إلى فتح مواقع شبكة الانترنت التي تمنح لها نظام اتصال موحد؛
- يسمح بتمرير الصوت والصورة وكل المعطيات اللازمة حول المؤسسة ومنتجاتها مما يسمح لها بتسهيل الاتصال مع الجماهير العالم كله باعتبارهم زبائن محتملين إضافة إلى كونها تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة وتخفيض تكاليفها وتبقى فعالية هذه الشبكة ونجاحتها مرهونة بتطورها واستعمالها من طرف واحد؛
- تعمل المؤسسات جاهدة للتغلب على مشكل بطئ التعويضات وتغطية الإضرار وذلك من خلال الإسراع وتقليص الوقت ما أمكن،
- توجهت مؤسسات التأمين إلى تنويع توصيفاتها المالية والخاصة عن طريق المساهمة في الرأسمال الشركات الاقتصادية الأخرى المحلية والأجنبية وذلك بغرض كسب المزيد من الأرباح؛
- بعض المؤسسات قامت بالتعاون فيما بينها لفتح فروع خبرة<sup>1</sup> لما لهذه الأخيرة من دور هام في تحسين الخدمات وكمثال على ذلك فرع الخبرة "EXAL" الذي نشأ بين CCR,CAAT,CAAR. والذي يقوم بكل عمليات الخبرة على أضرار السيارات والبنائات لصالح هذه المؤسسات إلى جانب CNMA أما شركة SAA فقامت بتأسيس فرع الخبرة خاص بها تحت اسم "EXACT" هو الذي يساعد على تخفيض التكاليف وتحسين أداء الخدمات بغرض التنافس؛
- سعيا للحد من ظاهرة الغش في قطاع التأمين والذي يكبد شركات التأمين خسارة جمة، فقد تم الاتفاق بين شركات التأمين الجزائرية وهي المؤسسة الوطنية للتأمين "SAA" والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين "CAAR" والشركة الجزائرية للتأمين CAAT لإنشاء فرع خاص برأسمال مشترك موزع عليهم بحصص متساوية وأوكل لهذا الفرع مهمة تحديد طبيعة التزوير الذي يتم على مستوى كل فرع من فروع هذه الشركات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>.Revue info, CAAR, édité par la CAAR,n°00, juin 1997,P 09.

<sup>2</sup>. جريدة الخبر، الصادرة في 2007/01/29، ص ص 15-18.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

- تعتمد العديد من شركات التأمين على توزيع قنوات توزيعها عبر البنوك والمؤسسات والصناديق المالية مستفيدة من القانون الجديد، ونسجل في هذا الإطار الاتفاقيتين اللتان أبرمتها المؤسسة الوطنية للتأمين "SAA" مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتسويق عقود التأمين على الحياة والتأمينات ضد الأخطار الفلاحية والثانية مع بنك التنمية المحلية وهو ما يسمح للشركة بإضافة 400 نقطة توزيع جديدة لصالحها تضاف لـ 450 نقطة توزيع خاصة بها<sup>1</sup>.
- تسعى العديد من شركات التأمين لإبرام اتفاقيات شراكة مع شركات التأمين الأجنبية لتوسيع فروعها داخليا وخارجيا وكذا الاستفادة من الخبرة الأجنبية خاصة ما يتعلق بتطوير فرع التأمينات على الحياة، ونسجل في إطار هذا البروتوكول نية للشراكة الإستراتيجية بين المؤسسة الوطنية للتأمين "SAA" وتعاضديه تأمين التجار وصناعيي فرنسا وإطارات وإجراء قطاعي التجارة والصناعة والذي يقضي بإنشاء هيكل للتعاون والتنمية في شكل فروع مشتركة بالجزائر وفرنسا أو في الدول التي تتواجد فيها الشركة الفرنسية إضافة إلى تكوين إطارات شركة "SAA" في مختلف التقنيات والمنتجات الحديثة في سوق التأمين الفرنسية والعالمية<sup>2</sup>.

### ثالثا: الإجراءات المتخذة من طرف الهيئات الأخرى

- إن الهيئات المباشرة التي تنشط في سوق التأمين الجزائري هما (02) ويتعلق الأمر باتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين "UAR" والمجلس الوطني للتأمينات "CNA" فيما يخص الإجراءات التي قام بها "UAR" نلخصها فيما يأتي:
- تنظيم الجلسات الأولى للتأمينات في ديسمبر 1997 والتي دارت حول وضعية القطاع والإجراءات التي تساهم في تطويره بالإضافة إلى الأيام الدراسية وهو يعترزم تنظيم ملتقيات أخرى.
- يعمل على تحسين صورة علامة مهنة التأمين ونشر الوعي التأميني للتعريف بمزايا التأمين من خلال الإشهار والجرائد والمجلات وقد بدأ ابتداءا من 1997 بإصدار مجلة متخصصة في مشاكل القطاع وحالاته والحلول الملائمة لنهوض به إلا أنها متوقفة حاليا.
- يبذل جهودا لتكوين بنك للمعطيات الذي يفيد مؤسسات القطاع كثيرا وقد أسفرت هذه الجهود بتخريج أول دفعة من الاكثواريين الذين تلقوا تكويننا خاصا في جامعة هواري بومدين، ويندرج ذلك في إطار تجديد الإحصائيات بفرض تحديث التعريفات وابتكار منتجات بأحسن مردودية<sup>3</sup>.
- يعمل على تكوين متخصصين من التأمين في كل من التخصصات التي تفيد النشاط فإضافة للقطاع الذي تدعم بدفعة الاكثواريين سنة 2000 قام الاتحاد بإبرام اتفاق مع المدرسة العليا للبنوك في 13 جوان 2000، ويقضي هذا الاتفاق بإحداث دورات تكوينية

<sup>1</sup>. جريدة الخبر، الصادرة في 2008/04/21، ص 05.

<sup>2</sup>. جريدة الشروق، العدد 227، الصادرة يوم الأربعاء 2008/04/09، ص 4.

<sup>3</sup>Revue algérienne des assurance, op.cité,n:3,juillet 2000,P:40.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

- على مستوى المدرسة في تقنيات التأمين<sup>1</sup> والتي تتوج بشهادات في الدراسة المعمقة وأخرى دراسات عليا وما بعد التدرج في التأمين.
- يقوم الاتحاد بالتفكير بإعداد إعلان جماعي يهدف إلى التحسيس بأهمية المهنة وذلك في الوسائل السمعية والبصرية بعد أن كان يقتصر على الإعلان المقروء في الجرائد والمجلات المتخصصة.
  - أما في ما يخص الإجراءات المتخذة من طرف المجلس الوطني للتأمينات نذكر منها:
    - القيام بعدة مننديات سنوية لتشخيص القطاع وتطويره منذ 1998 والتي تناولت مناقشات حول أهداف إصلاحات القطاع وتأمينات الأشخاص التأمين على الكوارث الطبيعية... الخ هذا إلى جانب الملتقيات واللقاءات الأخرى التي تهدف وتعنى بتطوير القطاع والوقوف على مشاكله وتذليلها؛
    - القيام بلقاءات دورية مع مؤسسات التأمين للتشاور وتبادل الاقتراحات؛
    - قام المجلس بتحديث التعريفات التي كانت مطبقة من قبل في القطاع خاصة في الفروع ذات الطلب الواسع إذا بدء العمل بالتعريفات الجديدة في الفرع البحري ابتداء من 2001/01/01 وينتظر بدا تطبيق تعريفه إخطار الحرائق الجديدة مستقبلا كما تسجل مشاريع لمراجعة التعريفات لفروع أخرى لإضفاء طابع الواقعية على التعريفات؛
    - يعمل المجلس على إقناع مؤسسات التأمين لتوسيع قنوات وتوزيعها من خلال استعمال قنوات حديثة كالمنتجين الإجراء والطواف بمنازل ومكاتب الزبائن.. الخ وهو ما عرضه من لقاء دوري معهم؛
    - قام المجلس بإعداد دليل لأخلاقيات مهنة التأمين<sup>1</sup> والذي يتوجب أن يلتزم به كل من يمارس هذه المهنة هذا الدليل يفيد شركات القطاع والوسطاء من حيث أنه يهدف إلى الحفاظ على سمعة المهنة أولا وترقيتها، هذا بالإضافة إلى بحوث أخرى حول واقع السوق التأميني؛
    - من أجل ربط الاتصال بينه وبين مختلف الهيئات ذات الاهتمام بالقطاع قام بتشكيل لجنة للاتصال مهمتها تغطية عمل المجلس وكل جديد يخصه ويخص القطاع بصفة عامة، هذه اللجنة هي عبارة عن "نادي الصحافة" مهمتها الأساسية نشر ثقافة التأمين؛
    - ومن أجل التعرف أكثر على قطاع التأمين وتشخيصه بطريقة جيدة قام المجلس بالقيام بعملية سبر للآراء مست ولايات الوسط، وكان الهدف منها معرفة مدى علم الأشخاص أو جمهور المؤمن لهم بالتغيرات التي حصلت وتحصل في القطاع أولا وكذا معرفة نظرة الأشخاص للتأمين ثانيا إضافة إلى الوقوف على حقيقة العلاقة التي تربط المؤمن بالمؤمن له؛

<sup>1</sup>.Charte déontologique dés assurances, édité par le CNA, février 2001.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

- قام بتوقيع اتفاقية مع الشركات القطاع التي تمارس عمليات التأمين في فرع السيارات لتعويض الإضرار مباشرة وتسمى هذه الاتفاقية لتعويض الإضرار مباشرة وتسمى هذه الاتفاقية بالتعويض المباشر "IDA" وقد بدأ العمل بها منذ جانفي 2001 وهي تشمل في المرحلة الأولى الأضرار التي لا تتعدى 20000 دج وهي تقضي بحصول المؤمن له المتضرر من مبلغ جزئي فوري، ثم تسديد الباقي في مرحلة أخرى بعد استكمال الإجراءات. وهي تخص الأضرار المادية فقط وينتظر تعميمها بحيث تشمل مبالغ أكبر والفرع البحري إضافة إلى أضرار بشرية، وعليه فقد قام المجلس بإصدار نموذج يخص محضر المعاينة الودية "CONSTAT AMIABLE" لتحسين سير عمليات تسوية الأضرار عن طريق هذه الاتفاقية، إضافة إلى هذا قام بإبرام اتفاقية أخرى تخص أضرار بشرية وتسمى بالتعويض المباشر للأضرار البشرية "IDAC"<sup>1</sup> وهي تكون إلى جانب الإضرار المادية والتي تعتمد على تعويض الأضرار للمؤمن له سواء كان هو المخطئ أولا وذلك انطلاقا من مبدأ عدم تحميل المسؤولية لأي طرف وستسمح هاتين الاتفاقيتين بالإسراع في تعويض المتضررين.

### خلاصة:

يمكن القول أن لقطاع التأمين دور مهم و أساسي في بناء الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال الوظائف التي يؤديها، و من أهمها أنه يكفل الأمان للمؤمن لهو يخلق له جو من الراحة و الطمأنينة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية و زيادة كفايته الإنتاجية هذا من جهة، و من جهة أخرى يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الأقساط المجمعة و توظيفها في صور عديدة، بالإضافة إلى أن له أهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية و

<sup>1</sup>.Abemourkhelout,I'IDAC sera effective d'ici à 2002,"Liberté éconimie,n°108,du24 au 30 janvier 2001,Algérie,P 09.

## الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني

---

المساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة على الرغم من المشاكل و العراقيل التي لا تزال تواجه القطاع.

**تمهيد:**

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى السوق الجزائري للتأمين بصفة عامة، وذلك محاولة منا التقرب لواقعه من خلال التعرض إلى تطوره وتنظيمه الحالي مرورا بمختلف المحطات الهامة و خاصة التي جاءت في إطار الإصلاحات المتكررة للقطاع، وقد تم تخصيص هذا الفصل لإلقاء نظرة حول سوق التأمين الجزائري، ومحاولة تحليله بالأرقام بالتطرق إلى هيكله العرض والطلب في القطاع، و دراسة الطلب في مختلف القطاعات الاقتصادية مع تحليل إجمالي للسوق من خلال بعض المؤشرات الهامة.

**المبحث الأول: واقع سوق التأمين في الجزائر**

شهد سوق التأمين في الجزائر تطورات عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كما شهد تنوع في منتجاته و انضمام عدد كبير من الشركات إليه، مما أدى إلى زيادة أهميته بالنسبة للفرد و للاقتصاد الوطني.

**المطلب الأول: نشأة و تطور قطاع التأمين في الجزائر**

يعد التأمين أحد الركائز الرئيسية للاقتصاد الوطني ذلك ما جعل السلطات الجزائرية تتدخل و تتخذ الإجراءات اللازمة لإعادة السلطة لمؤسسات التأمين.  
أولا. الفترة الاستعمارية

يرتبط وجود التأمين بالجزائر بوجود الاستعمار و مؤسساته التي تسير هذا النشاط، حيث ظهر في أوروبا على شكل تعاوني إثر إنشاء الشركة التعاونية للتأمين من الحريق سنة 1961.

و تتبعها إنشاء التعاونية المركزية الفلاحية من طرف الفلاحين الفرنسيين، وفي الحقيقة إن الظهور لهذه الشركات كان تجسيدا للتشريعات الفرنسية التي أملاها قانون 13 جويلية 1930، و الذي تواصل تطبيقه إلى 1947 حيث أدت الضرورة إلى سن قانون جديد يتلاءم و الظروف الجديدة لمتطلبات العصر آنذاك و هو مرسوم 06 مارس 1947 الذي يتضمن تكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين بالجزائر.<sup>1</sup>

ومن أهم ما يمكن ذكره في هذه الفترة عن التأمين أنه اقتصر على المعمرين، حيث لم يستفد الجزائريون إلا بالقليل منه خاصة إذا علمنا أن التأمينات الاجتماعية ظهرت متأخرة بالجزائر مقارنة بفرنسا و الدول الأخرى، و كانت تسعى السياسة الاستعمارية من وراء ذلك إلى ترك الشعب الجزائري يتخبط في مشاكله الاجتماعية و الاقتصادية، و يظهر ذلك جليا من خلال الهيمنة الفرنسية بنسبة 59% من مجموع مؤسسات التأمين أي ما يعادل 127 من 218 مؤسسة و اقتصر الدور الاجتماعي للتأمين في هذه الفترة على تلبية حاجات المعمرين، أما الدور الاقتصادي فلم يكن له دورا فعلا نظراً لقلّة المؤسسات الصناعية المؤمنة في الجزائر.

### ثانياً. فترة ما بعد الاستقلال

كان نشاط التأمين إثر خروج المستعمر الفرنسي مسيراً من طرف مؤسسات أجنبية، و نتيجة للسياسة الاستعمارية الراسخة في عمل هذه المؤسسات اغتمت الفرصة التي تجني منها أرباحاً طائلة من خلال إعادة التأمين بفروعها بفرنسا من أجل تهريب الأموال، و هو ما أدى بالسلطات الجزائرية للتدخل سنة 1963 فور إدراكها للخطر الذي تشكله هذه الممارسات على الاقتصاد الوطني.<sup>2</sup>

و يتمثل هذا التدخل في سن قانونين أساسيين في 8 جوان 1963 ينصان على:

1. إنشاء عملية إعادة التأمين قانونية و إجبارية لجميع عمليات التأمين المحقق بالجزائر، و هذا من خلال تأسيس الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين "CAAR" كمؤسسة وطنية.

2. يوجد القانون الثاني من هذا التدخل على مؤسسات التأمين، تقديم ضمانات مسبقة، و طلباً الاعتماد لدى وزارة المالية لتمكينها من مزاوله نشاطها بالجزائر.

و يمكن تلخيص أهم الأهداف التي كان يرمي إليها هذا القانون في:

أ. مراقبة استعمال الأموال المجمعة من الأقساط المحصلة.

ب. تجنب تحويل الأموال العمومية إلى الخارج عن طريق عمليات إعادة التأمين.

1. إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص16.

2. عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص29.

و نظرا لكون الأحكام السابقة الذكر لا تتفق و مصالح مؤسسات التأمين الأجنبية, فضلت هذه الأخيرة توقيف نشاطها و الانسحاب من الساحة الاقتصادية و لم يبقى سوى 17 مؤسسة كانت في مقدمتها:

- الشركة الوطنية للتأمين

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونية الزراعية CCRMA

- التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربة و الثقافة MAATEC

و من الجدير بالذكر أن قوانين 63 مثلت بداية النشاط الفعلي و النزيه للتأمين الجزائري، و ذلك من خلال تحويل التأمين من وسيلة لتحقيق الأهداف الشخصية إلى خدمة مصالح العام.

### ثالثا. تأمين التأمين في الجزائر

نظراً للأهمية الاقتصادية التي يكتسبها قطاع التأمين و مدى فعاليته في دفع وتيرة التنمية رأّت السلطات المركزية للبلاد أنه لا بد من تأمين هذا القطاع من أجل تنظيم نشاطه و استغلاله، و قد تمثل هذا التدخل للدولة في إصدار قوانين مكملة لقانون 63 ينص على ما يلي:<sup>1</sup>

- الأمر رقم 127-66 ينص على احتكار الدولة لكافة عمليات التأمين.

- الأمر رقم 129-66 ينص على تأمين الشركة الجزائرية للتأمين SAA.

أما التنظيم الجديد لسوق التأمين الجزائري سنة 1973، و الذي كان نتيجة الزيادة المستمرة في الطلب على الخدمة التأمينية فيتمثل في:

- إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين و تخصيصه في عمليات إعادة التأمين التي كانت من اختصاص الشركة الجزائرية للتأمين SAA و كان اختصاصه تأمين الأخطار الصناعية.

### المطلب الثاني: تنظيم سوق التأمين في الجزائر

يخضع حاليا سوق التأمين قانونيا إلى الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، و الأمر 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمينات القرض الموجه للتصدير.

يضم سوق التأمين في الجزائر (14) أربعة عشر شركة منها (06) ستة شركات تمارس نشاطها قبل صدور الأمر 95-07 و بعد صدور هذا الأمر أنشأت الشركات الأخرى.

### أولا. الشركات الوطنية قبل صدور الأمر 95-07

#### 1. الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين: CAAR

تعتبر إحدى الشركات الكبرى لقطاع التأمين في الجزائر، نشأت عام 1963 و كانت مكلفة بالمراقبة من خلال التنازل القانوني، حيث كانت تلزم مختلف الشركات التي تزاول نشاطها

<sup>1</sup>. محمد دبوزين، التأمين الجماعي: دراسة وتحليل لنظام التأمين الجماعي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 26.

في الجزائر أن تتنازل عن حجم الأقساط بنسبة 10% لصالح الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR و في 1975 تنازلت عن نشاط إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR، في 1985 تنازلت عن محفظتها في فرع النقل إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT و في إطار إعادة هيكلة نشاطها أصبحت تختص بالتأمين عن الأخطار الصناعية<sup>1</sup> و في سنة 1989 و مع إلغاء قانون التخصص و الانتقال إلى الاستقلالية عملت الشركة من جديد على تنويع محفظتها (النقل، السيارات، تأمين الأشخاص)، و في 1995 تنازلت عن محفظتها في فرع القرض الموجه للتصدير إلى الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات. CAGEX.

- الرأسمال الاجتماعي انتقل من 500 مليون دج سنة 1994 إلى 2 مليار دج ثم 7.2 مليار دينار سنة 1998.

- شبكة توزيع الشركة 5 فروع جهوية و 77 وكالة، أما الغير مباشرة 39 وكلاء عاما.  
- عدد العمال 1737 عامل سنة 1996، 1636 عامل سنة 1997 إلى 1964 عامل سنة 1998، و يرجع هذا الانخفاض إلى ذهاب عدد من المتقاعدين، في حين تصل إنتاجية كل عامل إلى 2.5 مليون دج.

### 2. الشركة الجزائرية للتأمين: SAA

تأسست الشركة الجزائرية للتأمين في 12 سبتمبر 1963 في صور مختلطة جزائرية بنسبة 61% ومعربو بنسبة 39%. و في 27 ماي 1966 أمتت الشركة في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين. و في 21 ماي 1975 ومع ظهور قانون التخصص احتكرت الشركة كل من فرع السيارات، الأخطار البسيطة، تأمينات الحياة.<sup>2</sup>  
- رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 3100 مليون دج، و شبكة توزيعها 24 وحدة و 309 وكالة.  
- عدد العمال انتقل من 5218 عاملا في 1995 إلى 4325 عاملا حاليا، و يفسر هذا الانخفاض بخروج المتقاعدين.

### 3. الشركة الجزائرية للتأمين الشامل: CAAT

نشأتها في 1985، اهتمت في البداية بالأخطار المرتبطة بفرع النقل و ذلك طبقا لمبدأ التخصص واحتكار الدولة لقطاع التأمين في تلك الفترة، و عند إلغاء التخصص في إطار الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة أصبحت CAAT مؤسسة اقتصادية عمومية تمارس مختلف فروع التأمين.

- شبكة التوزيع كانت 10 وكالات في بداية 1985، و انتقلت حاليا إلى 5 فروع و 70 وكالة.

<sup>1</sup> محمد دبورين، نفس المرجع السابق، ص39

<sup>2</sup> درار عياش، أثر الضمان الاجتماعي على حركة الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005، ص28.

- رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 60 مليون دج في 1985، و انتقل إلى 230 مليون دج سنة 1992 ثم إلى 900 مليون دج، و حاليا يصل إلى 1500 مليون دج.
- عدد العمال انتقل من 300 عامل في بداية نشاطها إلى 1200 عامل سنة 1996، و حاليا يصل عدد العمال إلى 1365 عامل.

#### 4. الشركة المركزية لإعادة التأمين: CCR

- بدأت الشركة نشاطها في 1975 قصد تحقيق المهام التالية:
- المساهمة في تطوير السوق الوطنية لإعادة التأمين من خلال ارتفاع قدرتها على الاحتفاظ.
  - ترقية التعاون الدولي و الإقليمي في مجال إعادة التأمين
  - رأسمال الشركة يقدر حاليا 2000 مليون دج.
  - عدد العمال انتقل من 28 عامل في 1975 إلى 101 في 1985 إلى 115 عامل في 1990 و حاليا 112 عامل.

#### 5. التعاضديات:

يضم السوق الجزائري للتأمينات عدة تعاضديات منها:

#### أ. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: CNMA<sup>1</sup>

تعرف التعاونية الفلاحية بأنها شركة مدنية للأشخاص ذات طابع تعاوني برأس مال متغير و لا يسعى إلى تحقيق ربح. يتكون الصندوق الوطني من 62 صندوق محليا و يضمن الصندوق الأخطار التالية: البرد، الحريق، التأمين الشامل على الماشية، التأمين الشامل على النخيل و التمور، و التأمين على أجسام سفن الصيد، الاستغلال الفلاحي.

#### ب. التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة: MAATEC

اعتمدت في 1966 بصدور أمر إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين 1992، سمح لهذه التعاضدية أن تؤمن على السيارات و التأمين الشامل للسكن. وصل حجم الصندوق التأسيسي سنة 1998 إلى 71 مليون دج.

ثانيا. الشركات المعتمدة عند صدور الأمر 95-07 :

#### 1. شركات التأمين المتخصصة :

<sup>1</sup>. درار عياش، نفس المرجع السابق، ص 45.

### الشركة الجزائرية لضمان الصادرات: CAGEX<sup>1</sup>

نشأت الشركة في 10 جانفي 1996 بموجب الأمر 07-96 المتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير، واعتمدت بمرسوم رقم 26-235 في 20 جويلية 1996.

- رأسمالها 250 مليون دج عند نشأتها ليصل حاليا إلى 450 مليون.

#### مهام الشركة:

- ضمان العمليات الموجهة للتصدير لحسابها الخاص و لحساب الدولة ( الخطر السياسي لحساب الدولة، و الخطر التجاري لحسابها الخاص).
- ضمان تحويل الصادرات.
- تقديم النصائح و المساعدة للمصدر و تزويده بالمعلومات الاقتصادية و القانونية.
- عدد العمال يصل إلى 29 عامل من بينهم 17 إطار.

### 2. شركة ضمان القرض العقاري: SGCI

و هي مؤسسة عمومية اقتصادية، أنشأت في ديسمبر 1997 برأس مال قدره 1000 مليون دج و تتمثل مهام الشركة في تقديم ضمانات القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية من أجل الحصول عليها.

### 3. الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار: AGCI

اعتمدت في 1998 لممارسة عمليات التأمين المرتبطة بقروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 2مليار دج.

### 4. صندوق ضمان الأسواق العمومية: CGMP

و هي مؤسسة مالية متخصصة، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-98 في 21 فيفري 1998 و تتمثل مهامه فيما يلي:

- تسهيل عملية تنفيذ المشاريع التنموية في قطاع الهياكل القاعدية و البناء.
- منح الضمانات بمختلف أنواعها.
- الاستفادة من تسبيقات تعاقدية و قانونية موجهة لتغطية نفقات تنفيذ الأسواق العمومية أو الطلبات.

### ثانيا: شركات التأمين الأخرى

#### 1. Trust Algérie

و هي شركة للتأمين و إعادة التأمين مختلطة جزائرية بحرينية قطرية، تساهم فيها البحرين بحصة 60% و قطر بحصة 5% أما حصة الجزائر فتنقسمها كل من CHAR بـ 17.5% و الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR بـ 17.5%. اعتمدت الشركة في نوفمبر 1997 برأسمال اجتماعي يقدر بـ 1.8 مليار دج.

<sup>1</sup> طبائبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص 75.

<sup>2</sup> درار عياش، مرجع سبق ذكره، ص 48.

## 2. الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين: CIAR

اعتمدت في 5 أوت 1998 لتباشر مختلف عمليات التأمين برأسمال اجتماعي 450 مليون دج وتضم شبكة توزيع بـ 25 وكيلًا عامًا.

## 3. الجزائر للتأمينات: La A2

أنشأت هذه الشركة بموجب أمر 07-95 في 25 جانفي 1995 و منح لها الاعتماد في 05 أوت 1998 لتمارس نشاط التأمين و إعادة التأمين، و يقدر رأسمالها بـ 500 مليون دج.

## 4. شركة تأمين المحروقات: CASH

و هي شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدره 1800 مليون، و نباشر عمليات تأمين المحروقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى.

إلى جانب هذه الشركات الوطنية و الخاصة، تم اعتماد عدة شركات جديدة في التأمين:

- مجموعات التأمينات المتوسطة: GAM في 2001 و بالتالي تدعم موقف التأمين في الجزائر، و يظهر ذلك من خلال اعتماد تسعة سماسرة تأمين.

## المطلب الثالث: منتوجات سوق التأمين في الجزائر

يعتبر السوق الجزائري للتأمينات خصب، وذلك راجع إلى تنوع منتوجات هذا الأخير، وذلك راجع إلى النهضة الاقتصادية التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها عن طريق الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في كل المجالات المالي و الصناعي و غيرها، و خاصة عندما انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح التام للسوق الجزائري للاستثمار الأجنبي مما ولد منتوجات موازية في سوق التأمين و هذا ما يشجع من الاستثمار في هذا السوق.<sup>1</sup>

## أولاً. تأمين السيارات

طبقاً لمبدأ التزام التأمين على السيارات في الجزائر من خلال القانون الفرنسي المؤرخ في 27 فيفري 1958 و الذي تم تمديده لاحقاً بالأمر الصادر في 1962.

و في 30 جانفي 1974 صدر أول نص قانوني متعلق بالزامية تأمين السيارات و الذي ينص المادة (1): "التأمين إجباري لكل السيارات التي لها محركات و تنتقل عن طريق العمومي

سواء كان لها عجلتان أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر، و كذلك بالنسبة للمقطورات النصفية."

كما أنه توجد مجموعة من الأخطار التي يؤمن عليها أو المضمونة:

## - المسؤولية المدنية للمؤمن له :

يستوجب على كل مالك سيارة أن يكتب تأمين المسؤولية المدنية عن الأضرار المعنوية و المادية التي يمكن أن يسببها للغير و يضمن هذا التأمين في حالة تحركها أو توقفها.

- التأمين على هيكل السيارة و ضمان خسارة الاصطدام.

- ضمان السرقة و الحرق و ضمان انكسار الزجاج.

- ضمان التعاقد لصالح الراكبين في السيارة .

<sup>1</sup>. ليلي مطالي ، تحليل السياسات التسويقية للتأمينات، مذكرة ماجستير، تخصص علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ، ص 43.

ثانيا. التأمين على الحريق، الأخطار الزراعية، هلاك الماشية

### 1. التأمين على الحريق:

نص المشرع الجزائري التأمين على الحريق بالنص على: "يضمن المؤمن من الحريق جميع الأضرار التي تتسبب فيها النيران غير أنه إذا لم يكن هناك اتفاق مخالف لا يضمن الأضرار التي يتسبب فيها تأثير الحرارة أو الاتصال المباشر الفوري للنار أو لإحدى المواد المتأججة إذا لم تكن هناك بداية حريق قابلة للتحويل إلى حريق حقيقي." للتأمين على الحريق الصفة الإلزامية في بعض القطاعات، حيث يجبر القانون الهيئات العمومية التابعة للقطاعات الاقتصادية المدنية أن تكتب تأميناً من خطر الحريق.

### 2. التأمين من الأخطار الزراعية:

يضمن المؤمن الأخطار التي يمكن أن تلحق بالمحاصيل الزراعية، كالبرد، العاصفة، الجليد، الفيضانات، الثلج... الخ. وذلك حسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد.

### 3. التأمين من هلاك الماشية:

يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض و يسري الضمان في حالة قتل الحيوانات لفرض الوقاية أو تحديد الأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن.<sup>1</sup>

### ثالثا. تأمين نقل البضائع

تتعرض البضائع مهما كانت طبيعتها و كيفية تغليفها و نوع الوسيلة المستعملة لنقلها إلى أخطار عديدة.

### 1. تأمين البضائع المنقولة بحرا:

و هو الأكثر استعمالا، فأتثناء القيام برحلة بحرية تضمن الأخطار من خلال اكتتاب وثيقة التأمين البحري على البضائع.

### 2. تأمين البضائع المنقولة جوا:

تخضع وثيقة تأمين البضائع المنقولة جواً لنفس شروط و مبادئ وثيقة التأمين البحري أما عن تأمين المراكب الجوية فهو يضمن الأضرار المادية التي قد تلحق بالمركبة الجوية حسب الاتفاق في العقد .

### 3. تأمين البضائع المنقولة برا:

ينص هذا النوع من التأمين الأضرار التي تلحق بالبضائع المنقولة عبر الطرق البرية أو السكك الحديدية و بالإمكان أن يمتد الضمان أثناء عمليات الشحن و التفريغ، و ذلك حسب الاتفاق في العقد.

### رابعا. تأمينات الأضرار الأخرى

<sup>1</sup>. نفس المرجع السابق، ص43.

**1. تأمين خسائر الاستغلال و تأمين كسر الآلات:**

أ- **تأمين خسائر الاستغلال:** يسعى هذا النوع من التأمين إلى تعويض المؤمن له بجزء من النفقات العامة التي لا يمكن امتصاصها بعد تدني رقم أعمال المؤسسة من جراء وقوع حادثة.

ب- **تأمين كسر الآلات:** تضمن الأضرار التي تلحق بالآلات المؤمن عليها بسبب الاستغلال السيئ، خلل في البناء، انقطاع التيار... الخ.

**2. الأخطار الصناعية و أخطار التركيب:**

أ- **الأخطار الصناعية:** إضافة إلى خطر الحريق، توجد أخطار مكاملة مثل الفيضانات، الانفجارات، سقوط أجهزة، ظواهر طبيعية... الخ.

ب- **أخطار التركيب:** و يضم العتاد المؤمن عليه من أخطار كهر بائية، حريق ضغط متزايد .

**3. تأمين متعدد الأخطار:**

من أجل ضم عدة أخطار في عقد تأمين وحيد، لجأ المؤمن إلى استعمال عقود تأمين تسمى بالأخطار المتعددة، وهي تضمن الأخطار الرئيسية التي يتعرض لها المؤمن له: الحريق، انفجار، أضرار المياه، انكسار الزجاج، السرقة... الخ؛ و منها :

- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للتاجر و الحرفي.
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للسكن.
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للعمارات.
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للصناعة.

**4. تأمينات الأشخاص:**

تضمن تأمينات الأشخاص حسب القانون الجزائري الأخطار التالية:

- الأخطار المرتبطة بمدة الحياة البشرية.
  - الوفاة بعد وقوع الحادث.
  - العجز الدائم، الجزئي أو الكلي.
  - العجز المؤقت عن العمل.
  - تعويض المصارف الطبية الصيدلانية و الجراحية .
- و يمكن أن يأخذ التأمين على الأشخاص الشكل الفردي أو الجماعي.

**5. تأمين الصادرات:**

يضمن تأمين الصادرات نوعية من الأخطار:

- الخطر التجاري و ينتج عن إعسار المدين أو عدم الدفع.
- الخطر السياسي و ينتج عن قرار تأخذه الدولة يعرقل إتمام الصفقة أحداث السياسة كوارث طبيعية.

**المبحث الثاني: مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني**

## الفصل الثالث: واقع قطاع التأمين الجزائري للفترة 2013 - 2015

يتمثل الدور الذي يلعبه قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني في مساهمته في الدخل الوطني الخام و الاستثمار من خلال حجم رقم أعماله.

### المطلب الأول: النشاط التقني لقطاع التأمين الجزائري للفترة 2013-2015

يمكن تقسيم إنتاج سوق التأمين حسب عدة معايير و لعل أهمها الإنتاج حسب شركات الشركات و حسب الفروع، كما سيتم توضيحه.

#### أولاً: الإنتاج حسب شركات التأمين

سيتم توضيح تطور إنتاج الشركات المكونة لقطاع التأمين في الجدول الموالي:

#### الجدول رقم 01-03: إنتاج سوق التأمين الجزائري حسب الشركات للفترة 2013-2015

الوحدة: مليون دج

2015		2014		2013		السنوات الشركات
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
21.2	27399	21.0	26329	22.38	25759	الشركة الجزائرية للتأمين
12.4	15935	12.6	15850	13.20	15199	الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين
16.4	21160	16.1	20192	15.84	18230	الشركة الجزائرية للتأمينات و النقل
9.9	12818	9.0	11267	8.33	9593	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
0.4	515	-	-	0.34	397	التعاضدية للتأمين الجزائرية لعمال التربية و الثقافة
1.6	2056	2.1	2595	2.34	2697	تروست الجزائر
7	9048	7.1	8858	6.57	7568	الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين
2.8	3607	3.1	3942	3.50	4023	الجزائرية للتأمينات
0.5	580	0.4	459	0.35	408	الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات
0.5	623	0.4	550	0.40	465	شركة ضمان القرض العقاري

## الفصل الثالث: واقع قطاع التأمين الجزائري للفترة 2013 - 2015

3.6	4707	3.6	4491	3.49	4015	سلامة
7.7	9946	9.6	12002	8.43	9701	شركة المحروقات تأمين
2.8	3579	2.8	3506	2.87	3303	التأمينات المتوسطة العامة
3.4	4431	3.5	4407	3.80	4373	اليونس
1.1	1564	1.1	1373	1.05	1206	كارديف
1.0	1478	1.0	1270	1.04	1199	سابس
2.0	1293	0.9	1165	0.67	768	اكس في
1.4	2520	2.0	2491	1.05	1211	اكس دوم
0.5	1783	1.2	1538	1.68	1929	كرامة
1.1	1357	0.9	1109	0.98	1130	مصيرفي
1.7	2131	1.2	1556	1.15	1326	طالة
0.4	466	0.4	511	0.53	606	متوليست
0.0004	0.548	-	-	-	-	أقليك
100	129118	100	125984	100	115106	السوق الإجمالية

المصدر: الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2013-2015، نشرة 2016، رقم 46، ص ص 72-73.

نلاحظ من خلال الجدول أن نشاط التأمين في تحسن مستمر، و يترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقلت من 115106 مليون دينار في سنة 2013 إلى 125984 مليون دينار سنة 2014 محققا زيادة تقدر 10878 مليون دينار، لينتقل بعد سنة إلى 129118 مليون دينار أي بفارق 3134 مليون دينار. وكانت المساهمة الأكبر للشركات العمومية و هي الشركة الجزائرية للتأمين، الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين، و الشركة الجزائرية للتأمينات و النقل، بالإضافة إلى اعتماد شركة جديدة (أقليك) سنة 2015 و الخاصة بالتأمين على الأشخاص، إلا أن مساهمتها لا تزال ضئيلة باعتبارها في بداية نشاطها.

و ما يفسر ارتفاع إنتاج قطاع التأمين هو زيادة الطلب على المنتجات التأمينية من قبل المؤمن لهم، نظرا لظهور أنواع جديدة من الأخطار المغطاة من قبل الشركات و كذا فرض الدولة لبعض التأمينات الإجبارية.

### ثانيا: الإنتاج حسب الفروع

سوف يتم توضيح إنتاج قطاع التأمين في الجزائر حسب الفروع في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-02: إنتاج سوق التأمين الجزائري حسب الفروع للفترة 2013-2015

## الفصل الثالث: واقع قطاع التأمين الجزائري للفترة 2013 - 2015

الوحدة: مليون دج

2015		2014		2013		السنوات الفروع
الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	
51.3	66202	51.1	64391	52.9	60992	تأمينات السيارات
32.5	41949	33.2	41834	31.7	36470	تأمين الممتلكات
4.4	5745	5.2	6497	4.7	5436	تأمين النقل
2.9	3757	2.6	3269	2.4	2786	تأمين أخطار فلاحية
0.9	1149	0.8	1017	0.8	873	تأمين القرض
92	118802	92.2	117008	92.5	106488	تأمينات الأضرار
8.0	10316	7.1	8976	7.5	8619	تأمين الأشخاص
100	129118	100	125984	100	115106	المجموع

Source: Notes Statistiques du marché Algérien des Assurances, 2015, p 3-4.

من خلال الجدول أعلاه نرى جليا سيطرة وهيمنة واضحة على مدى السنوات على سوق التأمينات لفرعين كبيرين هما فرع السيارات وفرع تأمين الممتلكات، حيث بلغت حصة كل منهما في سنة 2013 على التوالي 52.9% و 31.7% أما سنة 2014 فكانت نسبتها على التوالي 51.1% و 33.2% وخلال سنة 2015 أصبحت 51,35% و 32,5% أي أن الفرعين يستحوذان على ما يفوق 80% من مجموع الأقساط. ويرجع ارتفاع حصة فرع التأمين على السيارات من إنتاج السوق لتطور حظيرة السيارات في الجزائر والتطور في مجال التغطية التأمينية للسيارات.

و كما هو ملاحظ فإن فرع التأمين على الأضرار له الحصة الأكبر مقارنة بتأمينات الأشخاص، إذ أنه يستحوذ على أكثر من 90% من مجموع الأقساط للقطاع، وذلك راجع لغياب الثقافة التأمينية على الحياة باستثناء الإجباري المقطع من الرواتب و الأجور.

وبالرغم من الحصة التي تعتبر ضعيفة لفرع التأمين على الأشخاص بسبب غياب ثقافة التأمين على الحياة كما ذكرنا سابقا، و كذا انخفاض القدرة الشرائية بسبب التضخم الذي يعتبر أحد العوامل الكابحة لهذا الفرع من التأمين و الذي يعتمد على المداخل الفردية. كما أن شركات التأمين أصبحت لا تهتم بتأمين الفرد باعتباره أساس المجتمع، بل تركز اهتمامها على الأخطار المرتبطة بالشركات و المسيرين باعتبار أن تكاليف تأمينهم مرتفعة، إلا أن هذا الفرع عرف تحسنا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغت حصته 7,5% سنة 2013 و 7,1% سنة 2014 لترتفع إلى 8% سنة 2015 وهذا راجع لعملية الفصل بين التأمين على

## الفصل الثالث: واقع قطاع التأمين الجزائري للفترة 2013 - 2015

الأضرار والتأمين على الأشخاص، حيث تم تكوين شركات متخصصة منها شركة مصيرفي، طالة، كرامة و سابس والمختصة في تأمينات الأشخاص و هم فعليون منذ جويلية 2011، كذلك شركة أكس في وهم فعليون منذ ديسمبر 2011 وهي مختصة أيضا في تأمين الأشخاص، شركة متوليست و هي فعلية منذ فيفري 2012، وتم إضافة شركة أقليك في فيفري 2015 لكن مساهمتها لا تزال ضئيلة جدا لأنها في بداية نشاطها.

### ثالثا: حجم التعويضات

سيتم توضيح حجم التعويضات المسترجعة من طرف المؤمن لهم من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-03: تعويضات سوق التأمين الجزائري حسب الفروع للفترة 2013-2015  
الوحدة: مليون دج

السنوات	2013	2014	2015
الفروع			
تأمينات السيارات	40440	44007	47159
تأمين الممتلكات	9211	11291	16351
تأمين النقل	1740	2497	2385
تأمين أخطار فلاحية	679	1099	1415
تأمين القرض	364	567	418
تأمين الأضرار	52436	59463	67729
تأمين الأشخاص	2642	2942	2873
مجموع التعويضات	55078	62405	70602

Source: Notes Statistiques du marché Algérien des Assurances, 2015, p 9 .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع التعويضات في تزايد مستمر، و هذا يبين أن المؤمن لهم يأخذون حصتهم من التعويضات عند الاستحقاق، و كذلك المؤسسات المطالبة بالتعويض تسعى لتحقيق الخدمة التأمينية على أكمل وجه، حيث بلغت التعويضات 55078 مليون دج سنة 2013 لترتفع بعد ذلك حيث وصلت 70602 مليون دج سنة 2015، و ترجع هذه الزيادة إلى زيادة عدد المكتتبين في عقود التأمين على الأخطار المختلفة.

## الفصل الثالث: واقع قطاع التأمين الجزائري للفترة 2013 - 2015

المطلب الثاني: مساهمة قطاع التأمين الجزائري في الناتج الداخلي الخام للفترة 2013-2015

أولاً: تطور رقم أعمال سوق التأمين

الجدول رقم 03-04: رقم أعمال سوق التأمين الجزائري خلال فترة 2013 - 2015

الوحدة: مليون دج

السنة	2013	2014	2015
رقم الأعمال قطاع التأمين	115106	125984	129118

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول 01-03

نلاحظ ارتفاع رقم الأعمال في كل سنة مقارنة بالسنة التي فيها حيث قدر بـ 115106 مليون دينار سنة 2013 ثم 125984 مليون سنة 2014، ليرتفع أكثر سنة 2015 و قدر بـ 129118 مليون دج.

ثانياً: مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام

إن معدل الاختراق في الناتج المحلي هو أهم معدل يبين مدى مساهمة قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني، إذ يظل دائماً أقل من 01%، و هو حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للقطاع خارج الموافقات الدولية إلى الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم 03-05: مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام للفترة 2013-2015

الوحدة: مليون

دج

السنة	2013	2014	2015
رقم أعمال التأمين	115106	125984	129118
الناتج الداخلي الخام	16650200	17242500	16591900
معدل الاختراق	%0.69	%0.73	%0.77

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2013-2015،

نشرة 2016، رقم 46

و من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الخام (PIB) تقدر بـ 0,69% لسنة 2013 لترتفع بعدها خلال سنة 2014 و 2015 لتصل إلى 0,73% و 0,77% للسنتين على التوالي، لكن هذه النسبة تعتبر ضعيفة و لا ترقى لمستوى التطلعات، و هذا راجع إلى الزيادة الكبيرة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، لذلك ما زال القطاع بحاجة إلى المزيد من الاهتمام و التطوير لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

المطلب الثالث: مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني للفترة 2013-2015

## الفصل الثالث: واقع قطاع التأمين الجزائري للفترة 2013 - 2015

سنقوم بالتطرق أولا إلى كثافة التأمين و من ثم توضيح نسبة مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني.

### أولا: كثافة التأمين

معدل كثافة التأمين = مجموع مصاريف أقساط التأمين / عدد السكان، و يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة أفراد المجتمع في إنتاج التأمين.  
و سيتم توضيح كثافة التأمين في الجدول الموالي:

### الجدول رقم 03-06: كثافة قطاع التأمين للفترة 2013-2015

السنوات	2013	2014	2015
البيان			
رقم الأعمال خارج السندات الدولية (بالآلاف دج)	115107462	125471985	129007397
السكان بالآلاف	38297	39114	39963
الكثافة (دج/ ساكن)	3005.65	3207.85	3228.17
الكثافة (دولار/ ساكن)	37.86	39.84	32.13
نسبة الدخل (معدل الاختراق)	0.69	0.73	0.77

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2013-2015،  
نشرة 2016، رقم 46

و نلاحظ من الجدول أن رقم أعمال التأمين بلغ سنة 2013 (115107 مليون دج) ثم ارتفع سنة 2014 إلى 125984 مليون دج، و استمر في الارتفاع ليصل سنة 2015 إلى 129118 مليون دج، بالإضافة إلى الزيادة في عدد السكان في كل سنة مقارنة بالسنة التي قبلها. و نلاحظ مما سبق أن مساهمة الفرد في رقم أعمال التأمين تبقى ضعيفة مقارنة مع الدول المجاورة، حيث أن أعلى معدل كثافة خلال الدراسة بلغ 39,84 دولار أمريكي و 3228,17 دج، و الذي يبقى بعيدا عن المتوسط العالمي لكثافة التأمين الذي بلغ 494 دولار أمريكي.

### ثانيا: مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني

و سيتم توضيحها في الجدول الموالي:

### الجدول رقم 03-07: مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني للفترة 2013-2015

السنة	2013	2014	2015
الاستثمارات المتاحة من طرف شركات التأمين	139689454	168313893	189065213

## الفصل الثالث: واقع قطاع التأمين الجزائري للفترة 2013 - 2015

معدل المساهمة	%3.0	%3.4	%3.3
---------------	------	------	------

المصدر: من إعداد الطلبة

تقوم شركات التأمين بإدارة الأموال بحيث توجه جزء للاستثمارات و الجزء الآخر نحو تعزيز الاقتصاد و المساهمة في دفع الديون من خلال الودائع و السندات الحكومية. و إذا نظرنا إلى الدول التي تهيمن فيها التأمينات على الحياة نجدها الأكثر طموحا لأن مدخراتها تم جمعها على المدى الطويل، و قد سجلت الاستثمارات تطورا يقدر بـ 9.4% عام 2015 لأن الأموال المتاحة للاستثمار و تمويل الاقتصاد تساهم بـ 3.3% و هذه المساهمة قد تكون أكثر أهمية إذا كان معدل الاختراق أعلى.

### المبحث الثالث: آليات وسبل تعميق برامج الإصلاح

إن قطاع التأمين الجزائري يزخر حاليا بقدرات سوق واعدة قابلة للتوسع، و يتجلى ذلك من خلال حجم الأعمال المقدر بـ 125 مليار دج لذلك يجب تسريع وتيرة ترجمة و تجسيد الخطوات و الإجراءات و التدابير التالية:<sup>1</sup>

#### المطلب الأول: تحسين تسيير الشركات

- الاهتمام بصميم شبكة معلومات وطنية لإمداد متخذي القرارات بالمعلومة المثلى لمسايرة تقلبات السوق الدولي، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا التأمينية و وسائل المعلومات و الاتصالات المتطورة.

- تعزيز دور مجالس الإدارة و إقرار مقاييس النتيجة و النجاعة.

- تعزيز أنظمة الإعلام و استعمال جمعية شركات التأمين الجزائرية كفضاء للتشاور و تبادل الخبرات.

- إقرار قواعد مشتركة للرقابة الداخلية.

- تعزيز القدرات المالية للشركات، فضلا عن مواكبة المعايير العالمية لاستيفائها في ميادين التعويضات، الملاءة المالية، الاحتياطات الفنية، التوظيفات المالية.

- البحث عن السبل الفعالة لاستقطاب الاستثمار طويل الأمد المولد للقيمة المضافة و المنتج للثروة و يفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي و إقامة عقود الشراكة لتطوير القطاع من خلال السعي لتحديث بنیان السوق المالي.

#### المطلب الثاني: تحفيز نشاط التأمينات

- تخفيف شروط اعتماد وسطاء التأمينات.

- تحسين القواعد الاحترافية المرتبطة بنشاط التأمين المباشر.

- تسليط الجهاز الجبائي الخاص بمداخل توظيف الأموال برسم التأمين على الأشخاص و الرسملة.

- تحيين مستويات تمثيل الالتزامات المنظمة بموجب قيم الدولة.

<sup>1</sup> . مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، ورقة، عدد 02، 2016، ص 34.

**المطلب الثالث: تحسين المستوى العام للسوق**

- إعادة دور و صلاحيات شركات سوق التأمينات و جمعية شركات التأمين الجزائرية و الجهاز المركزي للتسعيرة.
- إحداث مدرسة وطنية للتأمينات تحسينا للكفاءات داخل السوق، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية باستقطاب و تدريب العاملين، و البحث عن الكفاءات القادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة التأمينية.
- تشجيع صيغة التأمين المشترك كأداة الضبابية للتنافس بين المتعاملين.
- تشكيل مجتمعات تأمينية على مستوى هيئة إعادة التأمين الوطنية، و ذلك بغية تحسين الاحتجاز المحلي.
- احترام الاتفاقيات المبرمة فيما بين الشركات في مجال تعويض الضحايا.
- التشجيع على تبني صيغ التأمين الإسلامي التي تراعي هوية الفرد الجزائري.
- منح الاستقلالية في تحديد أسعار منتجات التأمين من أجل تشجيع التوفير و رفع المردودية.
- تشجيع الشركات على اعتناق التسويق التأميني، حيث يلعب دور حيوي في تسريع وتيرة نمو قطاع التأمين، فصناعة التأمين بالسوق الجزائري تحتاج لتطوير إستراتيجيات تسويقية مرنة تواكب التغيرات الدولية.

**خلاصة:**

شهد قطاع التأمينات تحولات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ناتجة عن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات في هذا المجال، والتي كانت على مرحلتين مختلفتين: مرحلة تأمين القطاع والاحتكار العمومي، و المرحلة المتعلقة بقانون 07/95 الرامية إلى الانفتاح وتحرير القطاع من الهيمنة العمومية، وفتح المجال للخوادم المحليين والأجانب، و التي أثمرت عن نمو و تطور إنتاج الصناعة التأمينية بشكل مستمر، حيث تبشر بمستقبل

## الفصل الثالث: واقع قطاع التأمين الجزائري للفترة 2013 - 2015

---

واعد في الجزائر، و قد عرف القطاع نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، لكن رغم هذا النمو المحقق، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات لترقية مستوى الصناعة التأمينية إلا أن سوق التأمين لم يصل بعد للمستوى العالمي، بسبب جملة من العراقيل و المشاكل التي يعاني منها القطاع و التي تتطلب تكاتف جميع الأطراف وممارسو النشاط لإيجاد حلول لها.

من خلال هذه الدراسة التي تناولت الإشكالية والتي تمحورت حول إلى أي مدى يمكن لقطاع التأمين أن يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وفي هذا الإطار يظل التأمين الوسيلة الوحيدة التي لها فعالية سواء للتصدي أو للتخفيف من حدة المخاطر، وذلك لكونه وسيلة من وسائل الحماية والادخار وكذلك وسيلة للتعاون بين الآخرين، حيث أن شركة التأمين ما هي إلا وسيلة لتنظيم العمليات التأمينية وكذا تسويقها.

ويعد قطاع التأمين من القطاعات التي تبني وتؤدي إلى ازدهار الاقتصاد وهذا من خلال المساهمة في زرع الأمن والطمأنينة والاستقرار لدى الأفراد وبحث الضمان لديهم بالإضافة إلى عمله على استقرار المشروعات والحفاظ على الثروة المستعملة، وكذلك القيام بوظيفة التمويل وزيادة الإنتاجية التي بدورها تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات للدولة والدخل الوطني ومن جهة أخرى له أثر سلبي على الاقتصاد والذي يمكن حصره في استخدام مؤسسات التأمين كقناة لتبويض الأموال.

### أولاً: اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية الدراسة تم إيضاحها، سواء بالنفي أو الإثبات من خلال الجانب النظري والتطبيقي لموضوعنا "دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني".

**الفرضية الأولى:** والمتمثلة في "التأمين هو الوسيلة المثلى لحماية الممتلكات ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال، والأفراد من كافة الأخطار التي قد يتعرضون لها" قد تم إثبات صحتها، من خلال أن التأمين هو الوسيلة المثلى والوحيدة للتصدي والتخفيف من حدة هذه المظاهر، كونه وسيلة حماية وادخار ووسيلة تعامل مع الآخرين.

**الفرضية الثانية:** والتي تتمحور حول " أهداف التنمية الاقتصادية هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع " فقد تم التأكد من صحتها، وذلك من خلال الأقسام التي يدفعها المؤمنون تعتبر ادخارات يتم استثمارها في مشاريع اقتصادية مما يحقق الاستقرار الاقتصادي وكذا الاجتماعي للأفراد.

**الفرضية الثالثة:** والتي تتمحور حول " مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد" فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية وذلك من خلال زيادة الدخل القومي للأفراد وتنعكس هذه الزيادة على الدخل الفردي مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة المواطن.

### ثانياً: نتائج الدراسة

من خلال دارستنا لهذا الموضوع تم التوصل لعدة نتائج منها:

1. للتأمين دور هام في حياة المجتمعات التي تلازمها الأخطار من حيث أن وقوعها لا شك يسبب خسائر يتضرر منها الفرد نفسه أو ممتلكاته أو الغير.
2. التأمين وسيلة لتعويض هذه الخسائر كما أنه يعمل على توزيع هذه المخاطر التي يمكن أن تقع لهذه المجتمعات، وبذلك يظل التأمين هو الأسلوب الأكثر انتشارا لمواجهة الخطر فهو مظهر من مظاهر التعاون والتضامن.
3. يعتبر قطاع التأمين أحد مصادر التمويل لقطاع التنمية فهو يعود بأرباح على شركات التأمين بصفة خاصة وعلى الدولة بصفة عامة.
4. التأمين هو عملية ضرورية لكل فرد في جميع النواحي، فهو بالإضافة لتوفيره للاستقرار النفسي والاجتماعي للفرد، يقوم بالتعويض عند وقوع الخطر وهذا ما يخفف العبء على الفرد.
5. لقطاع التأمين دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها، ومن أهمها أنه يكفل الأمان للمؤمن له ويخلق له جوا من الراحة والطمأنينة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية له، وزيادة كفايته الإنتاجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية وذلك من خلال الأقساط المجمعة وتوظيفها في صور عديدة، وزيادة الكفاية الإنتاجية والحفاظ على الثروة المستغلة، كما يساهم أيضا في تدعيم الثقة الائتمانية و التجارية، كما له أهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية ومساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة.
6. شركات التأمين تعتبر هيئة منظمة لعملية التأمين وزيادة على ذلك فإنها تقوم بدور مزدوج، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل الحصول على عوائد.
7. على شركات التأمين إدراك أن احتياجات العمل تتطور من وقت لآخر ولذلك يجب عليها أن تواكب هذه التطورات بالتحسين المستمر لمستويات الخدمة وذلك من أجل استثمارها في السوق.

### ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دارستنا يمكن تقديم بعض التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

1. توظيف إطارات لها خبرة كافية في مجال التأمين مما يمكن من توفير معلومات للزبائن وكذا تقديم إرشادات ونصائح وتوجيهات.
2. على المؤسسة أن تحاول الرفع من نسبة التأمين وذلك من خلال نشر الوعي لدى الزبائن بضرورة التأمين، وذلك من خلال قيامه بالتخفيضات وحسن استقبال الزبائن.

3. محاولة نشر الثقافة التأمينية في مختلف الميادين، وهذا بالقيام بالإعلانات وتقديم دورات توعية بالإضافة إلى عرض الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين.

رابعاً: آفاق الدراسة

ونقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مواضيع لمذكرات مستقبلاً:

- التحديات التي تواجه قطاع التأمين في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC.
- دور التأمين في مكافحة البطالة.
- العلاقة المتبادلة بين التأمين و التنمية الاقتصادية

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	- الملخص.....
	- Résumé.....
	- إهداء.....
	- شكر و عرفان.....
	- قائمة الأشكال.....
	- قائمة الجداول.....
	- فهرس المحتويات.....
01	- المقدمة.....
	- الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و التنمية الاقتصادية.....
	- تمهيد.....
	- المبحث الأول: ماهية التأمين.....
	- المطلب الأول: نشأة و تعريف التأمين.....
	- المطلب الثاني: أقسام التأمين.....
	- المطلب الثالث: مبادئ التأمين.....
	- المبحث الثاني: ماهية شركات التأمين.....
	- المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين.....
	- المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين.....
	- المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين.....
	- المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي.....
	- المطلب الأول: مفهوم التنمية

	الاقتصادية.....
	- المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.....
	- المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.....
	- خلاصة.....
	- الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني.....
	- تمهيد.....
	- المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين و العوامل المؤثرة فيها.....
	- المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للتأمين.....
	- المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للتأمين.....
	- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التأمين.....
	- المبحث الثاني: التأمين و علاقته بالمتغيرات الاقتصادية.....
	- المطلب الأول: علاقة التأمين بالتضخم.....
	- المطلب الثاني: علاقة التأمين بميزان المدفوعات.....
	- المطلب الثالث: علاقة التأمين بالدخل الوطني.....
	- المبحث الثالث: معوقات وإجراءات تطوير قطاع التأمينات في الجزائر.....
	- المطلب الأول: معوقات تطور قطاع التأمين الجزائري.....
	- المطلب الثاني: هيئات الرقابة على التأمين في الجزائر.....
	- المطلب الثالث: دور مختلف الهيئات للنهوض بالقطاع.....

	- خلاصة.....
	- الفصل الثالث: واقع قطاع التأمين الجزائري للفترة 2013-2015
	- تمهيد.....
	- المبحث الأول: واقع سوق التأمين في الجزائر.....
	- المطلب الأول: نشأة و تطور قطاع التأمين في الجزائر.....
	- المطلب الثاني: تنظيم سوق التأمين في الجزائر.....
	- المطلب الثالث: منتوجات سوق التأمين في الجزائر.....
	- المبحث الثاني: الحصيلة الرقمية لقطاع التأمين الجزائري للفترة 2013-2015
	- المطلب الأول:
	- المطلب الثاني:
	- المطلب الثالث:
	- المبحث الثالث: آليات و سبل تعميق برامج الإصلاح
	- المطلب الأول: تحسين سير الشركات
	- المطلب الثاني: تحفيز نشاط التأمينات
	- المطلب الثالث: تحسين المستوى العام للسوق
	- خلاصة.....
	- الخاتمة.....
	- قائمة المراجع.....

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	- الملخص.....
	- Résumé.....
	- إهداء.....
	- شكر و عرفان.....
	- قائمة الأشكال.....
	- قائمة الجداول.....
	- فهرس المحتويات.....
01	- المقدمة.....
	- الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين، شركات التأمين و التنمية الاقتصادية.....
	- تمهيد.....
	- المبحث الأول: ماهية التأمين.....
	- المطلب الأول: نشأة و تعريف التأمين.....
	- المطلب الثاني: أقسام التأمين.....
	- المطلب الثالث: مبادئ التأمين.....
	- المبحث الثاني: ماهية شركات التأمين.....
	- المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين.....
	- المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين.....
	- المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين.....
	- المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي.....
	- المطلب الأول: مفهوم التنمية

	الاقتصادية.....
	- المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.....
	- المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.....
	- خلاصة.....
	- الفصل الثاني: أهمية قطاع التأمين و أثره على الاقتصاد الوطني.....
	- تمهيد.....
	- المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين و العوامل المؤثرة فيها.....
	- المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للتأمين.....
	- المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للتأمين.....
	- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التأمين.....
	- المبحث الثاني: التأمين و علاقته بالمتغيرات الاقتصادية.....
	- المطلب الأول: علاقة التأمين بالتضخم.....
	- المطلب الثاني: علاقة التأمين بميزان المدفوعات.....
	- المطلب الثالث: علاقة التأمين بالدخل الوطني.....
	- المبحث الثالث: معوقات وإجراءات تطوير قطاع التأمينات في الجزائر.....
	- المطلب الأول: معوقات تطور قطاع التأمين الجزائري.....
	- المطلب الثاني: هيئات الرقابة على التأمين في الجزائر.....
	- المطلب الثالث: دور مختلف الهيئات للنهوض بالقطاع.....

	- خلاصة.....
	- الفصل الثالث: واقع قطاع التأمين الجزائري للفترة 2013-2015
	- تمهيد.....
	- المبحث الأول: واقع سوق التأمين في الجزائر.....
	- المطلب الأول: نشأة و تطور قطاع التأمين في الجزائر.....
	- المطلب الثاني: تنظيم سوق التأمين في الجزائر.....
	- المطلب الثالث: منتوجات سوق التأمين في الجزائر.....
	- المبحث الثاني: الحصيلة الرقمية لقطاع التأمين الجزائري للفترة 2013-2015
	- المطلب الأول:
	- المطلب الثاني:
	- المطلب الثالث:
	- المبحث الثالث: آليات و سبل تعميق برامج الإصلاح
	- المطلب الأول: تحسين سير الشركات
	- المطلب الثاني: تحفيز نشاط التأمينات
	- المطلب الثالث: تحسين المستوى العام للسوق
	- خلاصة.....
	- الخاتمة.....
	- قائمة المراجع.....

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية:

#### أولاً: الكتب:

- 1- إبراهيم أبو النجا، الأحكام العامة طبقاً لقانون التأمين و التأمين الجديد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- 2- إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.
- 3- أحمد السعيد شرف الدين، عقود التأمين وعقود ضمان الاستثمار، مطبعة حسان، القاهرة، 1982.
- 4- أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- 5- أسامة عزمي سلام، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 6- أسامة عزمي سلام، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 7- إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.
- 8- سلامة عبد الله، الخطر و التأمين، الأصول العلمية والعملية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1980.
- 9- سليمان بن إبراهيم بن ثنان، التأمين وإحكامه، دار ابن حزم، بيروت، 2003.
- 10- عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.
- 11- عبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 12- محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، 2006.
- 13- محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية و التطبيق، 1، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1998.
- 14- محمد رفيق المصري، التأمين و إدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
- 15- مختار الهانسي، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 16- يزيد منير بصيني، إدارة التأمين والخطر، دار كنوز المعرفة والتوزيع، الأردن، 2006.

### ثانياً - باللغات الأجنبية:

- 1- Abemourkhelout, I'IDAC sera effective d'ici à 2002, "Liberté économie, n°108, du 24 au 30 janvier 2001, Algérie.

- 2- Aliain Tosetti et autres .assurance :**comptabilité ,réglementions** ,actuariat , Economisa ,Paris , 2002.
- 3- Baya Arhab , « les effets sociaux du P.A.S dans le cas de l'Algérie,les cahiers du CREAD, n ° 46/98 , édité par C.R.E.A.D. , Mars 1999.
- 4- Charte déontologique désassurances,édité par le CNA,février 2001.
- 5- Mohamed boudijellak, **Aperçu sur les assurances en Algérie au lendemain,** des réformes polycopié de l'université Ferhat Abbas, sétif, 2001.
- 6- Projet de rapport national sur le développement humain , 1998, réalisé par le CNES, mai 1999.
- 7- Revue info, CAAR, édité par la CAAR,n°00, juin 1997.
- 8- Sebamohamed « la situation actuelle et les perspectives de développement de l'activité d'assurances en algérie ‘ les 1<sup>ere</sup> assises des assurances organisés par : l'U.A.R ? hôtel el auras si, Alger , Décembre 1997.
- 9- Yvonne Lambert faivre , **Droit des assurances** ,Dalloz, paris ,2001.
- 10- Zabatnadya ;**technique de marketing** ,en 1<sup>er</sup>forume de marketing .(les objectif des réformes CNA 12-13 dec 1998.

#### المجلات و الدوريات:

- 1-ليلي كامل، حوادث العمل في الجزائر، جريدة البلاد، العدد 461 الصادر في 14 ماي 2001.
- 2-جريدة الخبر، الصادرة في 29/01/2007.
- 3-جريدة الشروق، العدد 227، الصادرة يوم الأربعاء 09/04/2008.
- 4-جريدة الخبر، العدد 4528، الصادرة في 17/03/2018.

#### المذكرات:

- 1-أسماء حدباوي، الحاجة للنهوض بقطاع التأمين و ضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.
- 2-إلهام عجاتي، لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.
- 3-جميلة معزاوي، خليصة عتو، دور شركة التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015.
- 4-درار عياش، "أثر الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني"، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2005.

- 5- سليمة طبايبية، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية – دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2014.
- 6- طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.
- 7- لعميد نور الهدى، واقع سوق التأمين في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر.
- 8- محمد أمين بوسبعين، عبد الحق أعراب، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني – دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، الويرة، الجزائر، 2015.
- 9- محمد دبوزين، التأمين الجماعي: دراسة وتحليل لنظام التأمين الجماعي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 10- مطالي ليلي، تحليل السياسات التسويقية للتأمينات، مذكرة ماجستير، تخصص علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- القوانين و الجرائد الرسمية:
- 1- المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 07-53 المؤرخ في 2007/5/22، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 2007-5-23.
- 2- المادة 32 من قانون 04-06 الجريدة الرسمية، العدد 15 الصادرة في 2006-3-12.
- 3- المادة 619 من القانون المدني الجزائري.
- 4- الديوان الوطني للإحصائيات
- 5- المجلس الوطني للتأمين

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية:

#### أولا: الكتب:

- 1- إبراهيم أبو النجا، الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين و التأمين الجديد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- 2- إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.
- 3- أحمد السعيد شرف الدين، عقود التأمين وعقود ضمان الاستثمار، مطبعة حسان، القاهرة، 1982.
- 4- أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- 5- أسامة عزمي سلام ، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 6- أسامة عزمي سلام ،إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 7- إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري ،الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.
- 8- سلامة عبد الله، الخطر و التأمين، الأصول العلمية والعملية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1980.
- 9- سليمان بن إبراهيم بن ثنان، التأمين وإحكامه، دار ابن حزم، بيروت، 2003.
- 10- عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، 1980.
- 11- عبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 12- محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، 2006.
- 13- محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية و التطبيق، 1، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1998.
- 14- محمد رفيق المصري، التأمين و إدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
- 15- مختار الهانسي، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 16- يزيد منير بصيني، إدارة التأمين والخطر، دار كنوز المعرفة والتوزيع، الأردن، 2006.

### ثانيا - باللغات الأجنبية.

- 1- Abemourkhelout, l'IDAC sera effective d'ici à 2002, "Liberté économie, n°108, du 24 au 30 janvier 2001, Algérie.

- 2- Aliain Tosetti et autres .assurance :**comptabilité ,réglementions** ,actuariat , Economisa ,Paris , 2002.
- 3- Baya Arhab , « les effets sociaux du P.A.S dans le cas de l'Algérie,les cahiers du CREAD, n ° 46/98 , édité par C.R.E.A.D. , Mars 1999.
- 4- Charte déontologique désassurances,édité par le CNA,février 2001.
- 5- Mohamed boudijellak, **Aperçu sur les assurances en Algérie au lendemain,** des réformes photocopié de l'université Ferhat Abbas, sétif, 2001.
- 6- Projet de rapport national sur le développement humain , 1998, réalisé par le CNES, mai 1999.
- 7- Revue info, CAAR, édité par la CAAR,n°00, juin 1997.
- 8- Sebamohamed « la situation actuelle et les perspectives de développement de l'activité d'assurances en algérie ' les 1<sup>ere</sup> assises des assurances organisés par : l'U.A.R ? hôtel el auras si, Alger , Décembre 1997.
- 9- Yvonne Lambert faivre , **Droit des assurances** ,Dalloz, paris ,2001.
- 10- Zabatnadya ;**technique de marketing** ,en 1<sup>er</sup>forume de marketing .(les objectif des réformes CNA 12-13 dec 1998.

#### المجلات و الدوريات:

- 1-ليلي كامل، حوادث العمل في الجزائر، جريدة البلاد، العدد 461 الصادر في 14 ماي 2001.
- 2-جريدة الخبر، الصادرة في 29/01/2007.
- 3-جريدة الشروق، العدد 227، الصادرة يوم الأربعاء 09/04/2008.
- 4-جريدة الخبر، العدد 4528، الصادرة في 17/03/2018.

#### المذكرات:

- 1-أسماء حدباوي، الحاجة للنهوض بقطاع التأمين و ضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.
- 2-إلهام عجاتي، لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.
- 3-جميلة معزاوي، خليصة عتو، دور شركة التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015.
- 4-درار عياش، "أثر الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني"، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2005.

- 5- سليمة طبايبية، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية – دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2014.
- 6- طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.
- 7- لعميد نور الهدى، واقع سوق التأمين في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر.
- 8- محمد أمين بوسبعين، عبد الحق أعراب، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني – دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، الويرة، الجزائر، 2015.
- 9- محمد دبوزين، التأمين الجماعي: دراسة وتحليل لنظام التأمين الجماعي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 10- مطالي ليلي، تحليل السياسات التسويقية للتأمينات، مذكرة ماجستير، تخصص علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- القوانين و الجرائد الرسمية:
- 1- المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 07-53 المؤرخ في 2007/5/22، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 2007-5-23.
- 2- المادة 32 من قانون 04-06 الجريدة الرسمية، العدد 15 الصادرة في 2006-3-12.
- 3- المادة 619 من القانون المدني الجزائري.
- 4- الديوان الوطني للإحصائيات
- 5- المجلس الوطني للتأمين

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
62	إنتاج سوق التأمين الجزائري حسب الشركات للفترة 2013-2015	01-03
64	إنتاج سوق التأمين الجزائري حسب الفروع للفترة 2013-2015	02-03
66	تعويضات سوق التأمين الجزائري حسب الفروع للفترة 2013-2015	03-03
66	رقم أعمال سوق التأمين الجزائري خلال فترة 2013 - 2015	04-03
67	مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام للفترة 2013-2015	05-03
68	كثافة قطاع التأمين للفترة 2013-2015	06-03
68	مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني للفترة 2013-2015	07-03